



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم تجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية
بعنوان:

أثر التغيرات في أسعار سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)

تحت إشراف الأستاذ:

- مغنية هواري

من إعداد الطالبين:

- شويرف عبد الصمد

- قاسمي منير

ونوقشت و أنجزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور /.....رئيسا

الدكتور /.....مشرفا

الدكتور /.....مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإلهام والهداية

إلى الوالدين الكريمين راجين من الله عز وجل أن يطيل في أعمارهم ويغفر لهم ويرحمهم ويرزقهم العافية و إلى أفراد عائلة والى كل الأهل والأحبة وجميع الأصدقاء، إلى الأستاذة الأكارم في كلية العلوم التجارية و الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سعيدة إلى كل الزملاء والزميلات، وإلى كل من علمنا حرفا في هذه الحياة إلى كل من نعرفهم ويعرفوننا في هذه الحياة ومن لم تسع أرقامنا لذكورهم. ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

* عبد الصمد

* منير

كلمة شكر

إن الشكر والحمد لله وحده ،نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع ،فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير لأستاذي الدكتور

الفاضل: الهوا ري مغنية.

على إشرافه على هذا العمل ، و ما أبداه من نصائح قيمة و توجيهات ، و نقد و نقاشات بناءة حول الموضوع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المشاركة.

كل من ساندنا للإنجاز هذا العمل المتواضع.

شكرا جزيلا لكم

ملخص الدراسة:

هدفت هذه المذكرة إلى دراسة اثر التغيرات في أسعار سعر الصرف، على ميزان مدفوعات الجزائري، كما هدفت إلى إيضاح أهمية تبني الدولة لسياسة ملائمة لسعر الصرف، في إطار سياستها الخارجية، لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، التي يمكن أن يتعرض لها. وذلك باستعمال المنهج الوصفي التحليلي، و الكمي، باختبار سلسلة زمنية لسعر الصرف ورصيد ميزان مدفوعات حيث أن الدراسة القياسية (var) استعملت ببرنامج eviews إصدار 12 وهي التي تتناسب مع طبيعة الموضوع حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف لا يؤثر على حجم التجارة الخارجية للدولة، ومنه إلى ميزان المدفوعات خاص بها، و توصلت أيضا إلى أن سعر الصرف وميزان المدفوعات متغيرات لا تربطها علاقة في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف- ميزان المدفوعات.

summary:

This memorandum aimed to study the impact of changes in Algerian balance of payments. It also exchange rates on the aimed to clarify the importance of the state adopting an appropriate policy for the exchange rate, within the framework of its foreign policy, to protect the national sed to, byeconomy from external shocks that it might be expo using the methodology. Descriptive, analytical, and quantitative, by testing a time series of the exchange rate and (the balance of payments balance, as the standard study (var was used in the eviews version 12 program, which is h the nature of the subject, as this studycommensurate wit concluded that the exchange rate does not affect the volume

of foreign trade of the country, and from it to The balance of payments is its own, and it also concluded that the exchange ents are unrelated variables inrate and the balance of paym .the Algerian economy

.Keywords: Exchange rate. Balance of payments

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
60	الجدول رقم 01: يوضح تطور أسعار الصرف لبعض العملات مقابل الدولار
67	الجدول رقم 02: نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF و pp
68	الجدول رقم 03 : يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك
69	الجدول رقم 04: يوضح درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR
70	الجدول رقم 05: يوضح نموذج الانحدار الخطي VAR
71	الجدول رقم 06 : يوضح نتائج الارتباط الذاتي للبقايا
71	الجدول رقم 07: يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين (اختبار White Test)
73	الجدول رقم 08: يوضح نتائج تحليل التباين

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
55	الشكل رقم : 01 يوضح تطور احتياطي الصرف
57	الشكل رقم: 02 يوضح قوائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع قروض
58	الشكل رقم : 03 يوضح هيكل الدين الخارجي حسب العملات في 2019/12/31
58	الشكل رقم: 04 يوضح هيكل الدين الخارجي حسب الدولار في 2019/12/31 خارج الديون المالية ومتعددة الأطراف
59	الشكل رقم : 05 يوضح خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل المدى
61	الشكل رقم : 06 يوضح تغير المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار
72	الشكل رقم 07: يوضح اختبار مقلوب الجذور الأحادية
73	الشكل رقم 08 : يوضح إجمالي ميزان المدفوعات المرتبطة بمتغير أسعار الصرف

فهرس المحتويات

04.....	مقدمة عامة.....
12.....	الفصل الأول.....
13.....	مفاهيم عامة حول سعر الصرف.....
14.....	تمهيد:.....
15.....	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.....
15.....	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.....
16.....	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف.....
17.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.....
20.....	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف ونظرياته.....
20.....	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف بعد انهيار بريتون وودز.....
23.....	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف بعد انهيار بريتون وودز.....
24.....	المطلب الثالث: نظريات سعر الصرف.....
29.....	المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف وأهدافها.....
29.....	المطلب الأول: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة وشروط نجاحها.....
30.....	المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية وشروط نجاحها.....
31.....	المطلب الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف.....
32.....	خلاصة الفصل.....
33.....	الفصل الثاني:.....
34.....	ميزان المدفوعات وتأثره بأسعار الصرف.....
35.....	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.....
36.....	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات.....
36.....	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.....
37.....	المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات.....
41.....	المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات ومكوناته.....
41.....	المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات.....
42.....	المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات.....
44.....	المطلب الثالث: فوائد ميزان المدفوعات.....
45.....	المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.....

45.....	المطلب الأول:علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.....
45.....	المطلب الثاني: آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان
46.....	المطلب الثالث : أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.....
47.....	خلاصة الفصل.....
48.....	الفصل الثالث.....
49.....	دراسة قياسية أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري.....
50.....	المبحث الأول: نظام سعر الصرف وسير سياسة الصرف وتطور
50.....	المطلب الأول:نظام سعر الصرف وسياسة سعر الصرف.....
51.....	المطلب الثاني: تطور سعر الصرف الدينار بين عام 2000 ومنتصف 2018.....
54.....	المبحث الثاني: ميزان المدفوعات والوضعية العامة الخارجية سوق الصرف وسعر الصرف.....
54.....	المطلب الأول: الوضعية العامة الخارجية.....
60.....	المطلب الثاني: سوق الصرف وسعر الصرف.....
62.....	المبحث الثالث: مفاهيم نظرية للاقتصاد القياسي.....
62.....	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.....
65.....	المطلب الثاني: النماذج الانحدارية.....
66.....	المبحث الرابع: بناء نموذج رياضي لأثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر.....
66.....	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج.....
67.....	المطلب الثاني: تحليل النتائج وتشخيص النماذج.....
75.....	خلاصة الفصل.....
76.....	الخاتمة العامة.....
79.....	قائمة المراجع.....

المقدمة

تعتبر النقود أداة للتداول وتأييد بالقبول إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيش بيه الاقتصاديات العالمية، وتشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

حيث تعتبر دراسة الآثار المحتملة لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكمي بصفة عامة وعلى وضعية ميزان المدفوعات على وجه الخصوص من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من المعاينة والتحميل من طرف صانعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهو ما فرض على المؤسسات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تناول هذا الموضوع وتبني العديد من الدراسات التي تصب كلها في هذا السياق. إن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات يعد أمراً حتمياً نظراً للأهمية المتنامية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية لموصل بين الاقتصاديات المختلفة وأحد الوسائل المباشرة في توجيه الدول لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، والجزائر من البلدان التي تولي اهتماماً بالغاً بميزان المدفوعات من خلال العمل على معالجة الإختلالات التي تطرأ عليه حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك عطاء دفعة قوية لاقتصاد الوطني من خلال الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض في قيمة الواردات وغيرها من الأدوات التي تملكها من التأثير في سعر الصرف بما يقدم توازن ميزان مدفوعتها.

يكتسي موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات أهمية بالغة، ففي الوقت الذي يعتبر فيه سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة التي يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر و تحدد على أساسها أسعار صرف العملات، فإن ميزان المدفوعات لدولة ما عبارة عن تلخيص أو سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية (عادة سنة)، ومن خلال هذا الميزان يمكن للدولة معرفة مالها من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ولتسهيل دراسة الموضوع قمنا بطرح إشكالية البحث كما يلي:

ماهي آثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات؟

من خلال ما سبقا يمكن طرح التساؤلات التالية:

1. ماهو المقصود بسعر الصرف و ميزان المدفوعات ؟
2. هل يوجد أثر للتغيرات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات ؟
3. إذا كان هنالك أثر على ميزان المدفوعات فما هو أثر تخفيض العملة على ميزان المدفوعات ؟

فرضيات الدراسة :

- 1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف و أرصدة ميزان المدفوعات .
- 2 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سعر الصرف و أرصدة ميزان المدفوعات .

مبررات اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها :

- ✓ الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر .
- ✓ الموضوع يندرج في إطار التخصص .
- ✓ الرغبة وميولي للتعرف على الموضوع وفهمه.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

1. التحقق من صحة الفرضيات وكذا إثراء المعرفة العلمية.
2. محاولة معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والميزان المدفوعات .
3. معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة علاقة تقلبات أسعار الصرف و تطور رصيد الميزان المدفوعات في الجزائر ودراسة مفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وميزان المدفوعات ودراسة تطبيقية بنموذج الانحدار الذاتي (VAR).

منهجية الدراسة :

لمعالجة الموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي بالاعتماد على الدراسات والوثائق و الإحصائيات والبيانات المختلفة بهدف الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع إضافة إلى إسقاطها على حالة الجزائر كما تم الاعتماد على الأسلوب القياسي لدراسة أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات باستعمال برنامج EViews.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تمثلت الحدود الموضوعية في دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري .

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في دراسة المعطيات المالية من الاقتصاد الجزائري.

الحدود الزمنية: جاءت الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة بين 2022 و سنة 2023.

منهج البحث:

المنهج الوصفي تحليلي : من أجل وصف الظاهرة و تفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة و استخلاص النتائج لتعميمها.

الدراسات السابقة:

- ط.د مغرابي ميلود /د.يو نسي محمد: بعنوان : أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2019)

كما تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات من خلال تحديد مختلف الجوانب نظرية الخاصة بالية الصرف ومكونات ميزان مدفوعات إضافة إلى تطرق للعلاقة الموجودة بينهما تابعة أخرى

تؤثر على رصيد ميزان مدفوعات اعتمادنا على نموذج الانحدار البسيط في دراسة هذه العلاقة و قد بينت الدراسة أن هنالك وجود علاقة بين سعر الصرف وميزان مدفوعات إلا أنها ضعيفة مما يفسر أن هنالك متغيرات تابعة أخرى تؤثر في رصيد ميزان مدفوعات .

نتائج الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا استخلصنا النتائج التالية:

يعتبر التحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم أمر في غاية تعقيد سواء كان هذا التنظيم منضم او غير منضم كما أن له شروط يجب ان تتوفر في الدولة العازمة على التحول حيث يجب أن يكون لديها احتياطي كافي من الصرف ويجب عليها توضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف.

يظهر لنا ميزان المدفوعات انه المركز المالي لدولة اتجاه العالم الخارجي كونه يعتبر دائما متوازنا من الناحية المحاسبية ولكنه مختلا من الناحية في غالب الأحيان وقصد استرجاع الميزان لتوزنه لابد على الدولة أن تتحكم جيدا في السياسة النقدية و مالية

أن تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر لا يعني بضرورة الخروج من الأزمات نهائيا مدام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري لاقتصاد الجزائري.

- نبيلة جعدي،/ بوشنب موسي : بعنوان :أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات دراسة قياسية (1990 . 2020).

كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990 . 2020) وذلك باستخدام المنهج القياسي وتحديد نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، بالإضافة إلى إبراز طبيعة العلاقة الموجودة بينهما. خلصت الدراسة إلى أن النموذج الأمثل لدراسة العلاقة بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات هو نموذج (I) VAR، كما توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، ما يعكس أهمية استقرار سعر الصرف الدينار الجزائري في تحقيق استقرار حالة ميزان المدفوعات في الجزائر. كما دلت الدراسة على أن هناك عوامل أخرى تؤثر على أيضا على رصيد ميزان المدفوعات.

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج اختبارات الاستقرار لسلسلة سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي المستقرة عند إجراء الفرق الأول للسلسلة، كذلك بينت النتائج أن سلسلة رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر غير مستقرة في مستواها الأصلي ولكنها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

بينت النتائج الإحصائية لاختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تزامنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي لا يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM، والنموذج الملائم في هذه الحالة هو نموذج شعاع الانحدار الذاتي، VAR، وأن النموذج الأمثل هو VAR (1).

-النموذج المقدر جيد إحصائياً من خلال:

• النموذج المقدر VAR (1) مستقر من خلال اختبار جذر الوحدة لاستقرارية النموذج.

• لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء حسب اختبار LM.

• نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أظهرت أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

- إن حدوث صدمة غير متوقعة في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد، سوف يكون لها استجابة ابتداء من السنة الثانية

إيجابياً بقيمة 1.71% ثم سلباً في السنة الخامسة بقيمة 0.007% واختلفت السنوات بين الأثر السلبى والإيجابى (المدى القصير تأثير

إيجابى، المدى المتوسط تأثير سلبى، المدى الطويل ابتداء من السنة الثامنة تأثير إيجابى).

بينت نتائج تحليل الصدمات أن متغيرة سعر الصرف ساهمت بنسبة 3.32% في تقلبات رصيد ميزان المدفوعات على كامللفترات التي تلت الصدمة الثانية. وبناء على النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- استخدام نتائج الدراسة لمعالجة خلل ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال التحكم في قيمة العملة خاصة في الأجل القصير.

- إدراج عدة متغيرات مع باقي المتغيرات المفسرة والعوامل المؤثرة في أرصدة ميزان المدفوعات التي يمكن إدراجها في النماذج

السببية واستخدام هذه النماذج لدراسة ومعالجة الخلل في رصيد ميزان المدفوعات.

- أهمية النموذج المقدر في دراسة العلاقة بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات وقياس وتحديد الأثر المتبادل بينها.

- صرارمة عبد الوحيد /يعلول نوفل:بعنوان:قياس العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات دراسة حالة مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000/2016).هدفت الدراسة إلى الوقوف على تأثير أنظمة سعر الصرف في ميزان المدفوعات بشكل عام، مع إسقاط ذلك على مجموعة من الدول العربية بشكل خاص، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية والتجريبية فيما يخص أنظمة الصرف وأدائها الاقتصادي الكلي من جهة، وميزان المدفوعات من جهة أخرى، ثم محاولة الربط بين الجهتين من الجانب المعرفي الأكاديمي.ولتحقيق هذا الغرض في الجانب الميداني، تم الاعتماد على أسلوب بيانات السلاسل زمنية المجمعة (Data Panal)لمعالجة بيانات الدول محل الدراسة وصياغة نموذج قياسي يعبر عن العلاقة السببية الارتباطية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تصب في مجملها على وجود تأثير لسعر الصرف على ميزان المدفوعات، فمن الجانب النظري الأكاديمي تفيد التوجهات المعرفية بأن أنظمة سعر الصرف تشكلهم الوسائل لمعالجة الاختلال في ميزانمدفوعات الدولة، أما من الجانب التطبيقي، فقد بينت نتائج الدراسة على وجود علاقةتأثير طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

نتائج الدراسة:

تأكيد صحة الفرضية الأولى والتي مفادها: "ان ميزان المدفوعات لعينة الدراسة لا يتأثر فقط بتغير سعر الصرف بل بمجموعة من العوامل أهمها سعر البترول، لأنه في النموذج الأول قبل إدخال التحسينات تبين إن سعر البترول هو المتغير الوحيد الذي له معنوية إحصائية،

تأكيد صحة الفرضية الثانية والتي مفادها: " توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لسعر الصرف على موازين مدفوعات الجزائر وباقي الدول العربية "، حيث تبين من خلال النموذج الأخير لهذه الدراسة أنه:

من جانب المقارنة بين موازين مدفوعات مختلف الدول التي تشكل عينة الدراسة ، وجد أنواع الاختبارات الإحصائية على اختيار نموذج الانحدار التجميعي على حساب نموذجي التأثيرات الثابتة أو العشوائية، يدل أن هناك العديد من النقاط المشتركة والمتشابهة بين اقتصاديات هذه الدول،دون وجود فروق جديرة بالذكر.

من جانب تأثير سعر الصرف على موازين مدفوعات الدول محل الدراسة، وجد أن هناك علاقةطردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف كمتغير مستقل ورصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع.

نتيجة لما جاء في البحث من دراسة وتحليل، و بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراحو تقديم جملة من التوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:

بما أن المحروقات المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، لهذا لا بد من محاولة إيجاد مصادر أخرى وتشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى خلقاً للتوازن، كما يلزم البحث عن بدائل أخرى للنفط في ظل الإمكانيات المادية

المتاحة، أيضاً، يجب على الدول العربية المصدرة للنفط تسيير الإيرادات الخاصة بقطاع المحروقات بعقلانية أكثر بما يضمن لها على الأمد المتوسط والبعيد إمكانية الخروج مندائرة النفط؛

بما أن موازين مدفوعات الدول العربية النفطية تتأثر بشكل أساسي بأسعار المحروقات و متغير خارجي بعيد عن أي سياسة نقدية او مالية لهذا لا بد من تنفيذ سياسات اقتصادية في البلدان العربية ضمن استراتيجيات تعمل على تحقيق التوازنات الخارجية والداخلية على حد سواء، فأهم الجوانب التنموية الاقتصادية الداخلية على الأمد البعيد سوف يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد وعودة الاختلالات الخارجية للاقتصاديات المبنية أساساً على الاقتصاد الريعي؛ ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف والعمل من أجل قابلية تحويل عملات الدول محل الدراسة على المستوى الدولي.

لا بد من إعادة تعزيز السوق العربية المشتركة والتفكير في إنشاء عملة موحدة، والسعي وراء التخلص من كل تبعية اقتصادية حتى لا تصبح الصدمة الغذائية أخطر من الصدمة النفطية، والسعي كذلك في إيجاد سياسة تعمل على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية

محتوى الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول كآتي :

- _ الفصل الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.
- _ الفصل الثاني: ميزان المدفوعات و تأثيره بأسعار الصرف.
- _ الفصل الثالث: فقد خصص لدراسة الدراسات السابقة بين سعر الصرف على ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى معطيات لسعر الصرف و ميزان المدفوعات.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول سعر الصرف

تمهيد:

يعد سعر الصرف من أهم الأسعار في الاقتصاد وهو يؤثر على بقية الأسعار فيه وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية تبعاً لذلك، كما أنه يتميز بالتغير المستمر باختلاف أنظمتها من الثابتة القابلة للتعديل إلى المرنة كما نصت اتفاقية برترتن رودز إلى أن تغيرات أسعار الصرف من شأنه أن يؤدي إلى بروز تكاليف قد تتعدى الحدود الوطنية للبلد المعني، والتي تشكل عائقاً للسلطات في تحقيق ظروف اقتصادية مستقرة، إذ أن الاضطراب في إحدى العملات الارتكازية يمكن أن يدفع سعرها إلى تجاوز الحد، الأمر الذي يضع المبادات التجارية بين الشركاء في مأزق نتيجة للتغيرات التي تعرفها أسواق الصرف، مما ينجر عنه مخاطر الصرف.

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

يكتسي موضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات أهمية بالغة، ففي الوقت الذي يعتبر فيه سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة التي يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر و تحدد على أساسها أسعار صرف العملات.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي:

يقصد بسعر الصرف هلك المعدل الهني يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم وبعبارة أخرى هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وبالتالي يمكن القول بأن سعر الصرف لعملة ما هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدالة عملة أخرى والذي يتم على أساسه المبادلة..¹

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.²

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.³

وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف (Marchée change) وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدود الحيز الجغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف (Camistes) في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى ليورصة.

¹ عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ط1 دار صفاء عمان الأردن 2011 ص22.

² شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر) دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 ص139.

³ رواء زكي الطويل/ محاضرات في الاقتصاد السياسي/ دار زهران للنشر والتوزيع /سنة 2010 ص196.

والسؤال المطروح: على أي أساس تتم عملية صرف العملات؟¹

في الواقع يتم ذلك كأى سلعة أخرى، بناءً على عرض العملات والطلب عليها وكما هو واضح، فإن الطلب والعرض الخاص بالعملات هو عمليتان مشتقتان إلى حد ما ويعني ذلك أن الطلب مثلًا على العملات الأجنبية هو تابع للطلب على السلع الأجنبية ونفس الشيء بالنسبة إلى العرض، ولكن هذا لا يجعلنا ننفي إمكانية الطلب والعرض الخاصتين بالعملات الأجنبية كعمليتين مستقلتين عن إجراء الصفقات التجارية ويحدث هذا الأمر بصفة أساسية أثناء القيام بعملية المضاربة.

المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف عدة أنواع يمكن توضيحها كالآتي:

1- سعر الصرف الاسمي:²

هو مقياس لقيمة عملة دولة ما، والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعًا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعًا لتغير الطلب والعرض. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

وينقسم إلى:

- سعر الصرف الرسمي: وهو سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

- سعر الصرف الموازي: وهو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية.

2- سعر الصرف الحقيقي:³

يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه نسبة الأسعار المحلية بالعملة المحلية إلى الأسعار الأجنبية بالعملة المحلية أو سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية. كما يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسًا بعملة مشتركة. كما تجدر الإشارة بأنه ألحقيقيي التعامل بسعر الصرف الحقيقي في الأسواق بل هو مؤشر اقتصادي يقيس الارتفاع والانخفاض الحقيقي لقيمة العملة.

3- سعر الصرف الفعلي:¹

¹د/ الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) ص 95-96 الطبعة الخامسة.

²عبد الرحمان علي الجيلاني . أنظمة أسعار الصرف و علاقتها بالتعويم . مجلة التنظيم والعمل . المجلد 4، العدد 3 (6)سبتمبر2015

³عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي خضير "تقلبات سعر الحقيقي في ظل تحرير التجارة دراسة حالة مصر للمدة 1996-2006 مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 1 الاصدار 5 جامعة واسط العراق 2011 ص49

يعرف بأنه عبارة عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لسلة من العملات في فترة زمنية معينة.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:²

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثابتة، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذات دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا العمل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر التغيرات الأسعار النسبية ويصبح سعر الصرف الفعلي الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وهو يمثل تطور سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مجموع الدول الأخرى.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف العملات بعوامل كثيرة جدا، يتمثل أهمها في الآتي:

1- كمية النقود:³

يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي تغيرات وان $Stock\ of\ money\ per\ unit\ of\ output$ النقود كمية في المهمة هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضا، وعلى حد معرفته ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلى صاحبها تغير جوهري في كمية النقود بوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه، وقد أشار إلا أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما :

- تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا مستقلا ففي حالة الثبات كمية النقود وتساعد حجم الإنتاج فان الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا وتعليه لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الإنتاج.

- تغير كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بالنسبة إلى دخولهم.

2- أسعار الفائدة:⁴

¹ عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة الكوفة، عمان، 2011. صفحة 28

² عبد المجيد قدي، المدخل غالى السياسة الاقتصادية الكلية «دراسة تحليلية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص104

³ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيق، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان طبعة الاولى، 2011، ص 61.

⁴ عيد مطر وآخرون، التمويل الدولي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، طبعة الأول ، 2008 ، ص ، 5.

إن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها و سوف يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.

-ويمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين معدلات الفائدة وأسعار الصرف حيث أن معدلات الفائدة المرتفعة تكون عامل جذب للفرص الاستثمارية بالنسبة للأجانب وهو ما يعكس انخفاض في أسعار الصرف.

3- التغيير في الميزان التجاري:¹

توجد عالقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري.

-أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.

4- التدخلات الحكومية:²

تعتبر التدخلات الحكومية من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف ويظهر ذلك من خلال فرض الدولة قيود على الصرف الأجنبي أو فرض قيود على التجارة الخارجية وتتم هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر الصرف العملة عندما لا يكون ملائما للسياسة المالية والاقتصادية وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها وفي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو رفع في سعر العملة هذه العملية التي تسمح لدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في سوق الداخلي كما يسمح باستقرار العملة المحلية.

- الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الثقة ببقية الدول العالم في تعاملات التجارية والرأس مالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها .

¹نادية لحلوي، " أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر - " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر-بسكرة، - ، 3102/3102 ص 12.

²عبد الرزاق بن الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع طبعة العربية، 2016 ، ص 19- 21.

- معدل التضخم:¹

عادة ما نجد أن ارتفاع مستوى أسعار السلع في دولة معينة مقارنة بأسعار السلع في الدول الأخرى يتطلب إجراءات مالية أو نقدية لهذه الدولة، وفي غياب ذلك فإن هذا يتطلب تخفيض عملة تلك الدولة، ويحدث العكس لو أنها تتمتع بمستوى أسعار أقل من الدول الأخرى فذلك يحتاج إلى إعادة تقييم ذا ما واجهت أية دولة ظروف الكساد والكساد التضخمي فمن المغري لها أن تجعل أسعارها متدنية لعملتها ومنافسة من خلال تخفيض عملتها مقابل عملات الدول الأخرى. وبهذا الإجراء فإنها تحفز الدول الأخرى على زيادة وادرتها أي ان الدولة التي تخفض عملتها تزيد صادراتها.

- المستويات النسبية للدخل:²

يظهر تأثير المستويات النسبية للدخل على أسعار الصرف كون الدخل يمكن أن يؤثر في مقدار الطلب على المستوردات وبالتالي يؤثر في أسعار الصرف.

¹شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012ص.151
²عدنان تايه النعمي ، إدارة العملات الأجنبية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان طبعة الأولى، 2012 ، ص ص 159-162

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف و نظرياته.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف قبل انهيار بريتون وودز.¹

شهدَ الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية اضطرابات عنيفة في نظامه النقدي، ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية. مما دعى الديمقراطيات الغربية بعد صدمة الكساد العظيم للبحث عن مجموعتين من أولويات ما بعد الحرب. الأولوية الأولى وهي تحقيق النمو الاقتصادي والعمالة الكاملة، فخطة بفريج (the Beveridge plan)

في بريطانيا العظمى، وتأسيس فرنسا للجنة التخطيط، وإصدار الولايات المتحدة قانون العمالة لعام 1946 كانت كلها رموزاً لتدخل الدولة في الاقتصاد في محاولة لإيجاد دولة الرفاه. فيما كانت الأولوية الثانية هي تأسيس نظام اقتصادي دولي مستقر يمنع الارتداد إلى القومية الاقتصادية المدمرة التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين. ولهذا السبب؛ نظمت الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مؤتمر بريتون وودز **Bretton Woods Conference** - للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية دولية للعالم لفترة ما بعد الحرب.

التعريف بالمؤتمر:

انعقد المؤتمر من 1 يوليو إلى 22 يوليو 1944 باجتماع 730 موفد لـ 44 دولة في فندق في غابات بريتون وودز **Bretton Woods** - في نيوهامبشر **New Hampshire** - بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويُعد كلاً من الاقتصادي الأمريكي **هينري وايت Harry Dextre White** - والاقتصادي البريطاني **جون مينارد كينز John Maynard Keynes** - مهندسا مؤتمر بريتون وودز، فلم يكن المؤتمر وليد الصدفة إنما كان نتيجة لمباحثات امتدت لأكثر من سنتين هما من رسم معالم اتفاقية بريتون وودز، شملت هذه المباحثات أهدافاً عدّة، كان من بينها ضرورة إيجاد نظام نقدي دولي لا يجبر الدول المدينة على إتباع سياسات نقدية انكماشية لحل مشاكلها، خصوصاً عند عجز ميزان المدفوعات، فضلاً عن تأمين القروض

¹أمانة عمر، "مؤتمر بريتون وودز" **Bretton Woods Conference** - ، الموسوعة السياسية، 2018-06-25، متاح على الرابط التالي :

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/> مؤتمر بريتون وودز

للدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، ومراقبة السياسات النقدية للدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية.

بريطانيا بقيادة ممثلها الاقتصادي **جون مينارد كينز John Maynard Keynes** - كانت تحاول الدفع بإنشاء بنك دولي يقوم بطرح عملة دولية اسمها "Bancor"، بحيث تقوم دول العالم بربط عملتها المحلية بها، وتكون إدارة البنك مستقلة عن أي دولة. والدول التي لديها فائض تجاري، يتوجب عليها زيادة واردتها والدول ذات العجز التجاري يتوجب عليها زيادة صادراتها. تتم المقاصة بين الدول إذا لم يتحقق ذلك تلقائياً، بهدف الوصول لتوازن تجاري بين كل الدول. في حال كان هنالك حاجة لزيادة معروض النقد في الاقتصاد العالمي يتم ذلك من خلال طباعة بانكورات جديدة. إذا لا يوجد أي دور للذهب، فالمقترح كان إيجاد عملة عالمية جديدة تطرح و يديرها البنك الدولي محدداً المعروض من النقود على مستوى العالم.

فيما كان للولايات المتحدة الأمريكية وجهة نظر مختلفة تماماً، بقيادة ممثلها الاقتصادي **هينري وايت Harry Dextre White** طرحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولار كعملة احتياطية مربوطة بالذهب، بحيث يلتزم الفدرالي الأمريكي بتحويل الدولارات لذهب لأي بنك مركزي في أي وقت. بحكم تفوق الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً على جميع الدول خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية.

وبالفعل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقرار مشروعها الذي يعرف باسم اتفاقية **بريتون وودز**، وهو شكل مقارب لمعيار الذهب ولكن أعطى للدولار الأمريكي ثقل عالمي، حيث من الممكن لأي دولة تحويل الدولار إلى ذهب بحسب الاتفاقية. وقد نصّت الاتفاقية على التالي:

- يمكن لأي بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يحدد سعر صرف العملة المحلية إما بالذهب أو بالدولار بحيث يكون 35 دولار لكل أومنصة من الذهب.

- تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب (كل دولار = 0.888671 من الذهب، أي ما يعادل 35 دولار للأوقية).

وقد حاول المؤتمر المذكور تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة منها¹:

- ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة، ووضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.

-النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية•

-تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.

-الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.

كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:

الأولى: إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد. حيث قام هذا الصندوق بمباشرة مهامه بعد سنة 1947.

الثانية: إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.

وبالإضافة إلى المؤسستين السابقتين فقد انبثقت عن المؤتمر فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO ولكن لم تنفذ مباشرة وإنما ابتدأت بالاتفاقية متعددة الأطراف والمسماة بـ (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة A A General Agreement on Tariffs and Trade GATT عام 1948 وبمشاركة 23)

دولة وبجولاتها الثمان والتي تمخضت جولتها الثامنة - جولة لأوروغواي - عن إنشاء منظمة التجارة العالمية. WTO

يمكن بصفة عامة تلخيص أهم أسباب اتفاقية بريتون وودز في:¹

- شهد العالم خلال فترة ما بين الحربين تزايد مستمر في الاعتماد على المعاملات التجارية على المستوى الثنائي بدال من الاعتماد على المعاملات التجارية متعددة الأطراف.
- إتباع سياسات اقتصادية عرفت بـ (بإفكار الجار)، تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية على حساب الدول الأخرى وقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية مما زاد من انخفاض القوة الشرائية للعملات وأدى إلى تقلبات شديدة في أسعار الصرف.
- ارتفاع احتياطي الذهب لدى الدول الكبرى حيث بلغ هذا الاحتياطي لدى كل من فرنسا والولايات المتحدة بحلول عام 1932 أكثر من 70 ٪ من الذهب.

1-رمضاني محمد السعيد، زكور فرحات حمزة - علاء الدين جاب الله / أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر¹ - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر / تخصص : مالية وتجارة دولية تحت إشراف الدكتور : د. أحيممة خالد.

- انهيار سوق الأوراق المالية في نيويورك الذي ترافق مع الانكماش النقدي في جميع أنحاء العالم وحدوث ما يعرف بأزمة الكساد العالمي الكبير .
- الحاجة إلى إعادة الأعمار والتنمية و تلبية احتياجات النمو في اقتصاديات ما بعد الحرب.
- إن الاستقرار الذي جاءت به اتفاقية *سيموثسيان* لن يستمر طويلا خاصة مع استمرار وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي والتهديد للاحتياطيات الأمريكية من الذهب. تخلت عن التزامها بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 1971.
- ارتفعت قيمة الذهب مرة أخرى من 38 إلى 42,22 دولار للأوقية.
- قررت الدول الأوروبية في آذار 1972 تعويم عملتها بشكل مشترك اتجاه الدولار .
- السماح بمدى تقلب 4,5% بدال من 2,25%.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف بعد انهيار بريتون وودز

لعلّ مؤتمر بريتون وودز جعل من الدولار عملة الاحتياط الدولية، وبالتالي أداة في تحقيق ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، واستهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية. إلا أنّ الفائض المستمر في موازين التجارة الذي تمتعت به الدول الأوربية مقابل الولايات المتحدة مع نهاية الخمسينات وطوال الستينات قد حدا بهذه الدول إلى طلب المقابل الذهبي وخاصة بعد الضغوط المستمرة على أسعار الذهب وظهور سعرين له، ونظراً لعدم رغبة الولايات المتحدة في فقدان احتياطياتها الذهبية، أعلن الرئيس نيكسون في خطاب شهير له عام 1971، وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. ومنذ تلك اللحظة اختفى الأساس الذي استند إليه هذا النظام (ثبات أسعار الصرف، تجنب القيود على المدفوعات الخارجية، القابلية للتحويل، التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب عند سعر ثابت)، وتمثل هذه البداية الحقيقية لنظام التعويم.¹

إن اتفاق سميث ونيان لم يعالج الأزمة النقدية الدولية كونه كان يتسم بضعف المضمون فقد استمر الدولار غير قابل للتحويل إلى ذهب بعد تخفيضه وظلت البنوك المركزية للدول غير قادرة على مبادلة الدولار بالذهب على أساس السعر الجديد . كما لوحظ ارتفاع سعر الذهب في الأسواق الحرة . فيما لم يدم الهدوء الذي ساد في أسواق الصرف طويلا ، إذ بدأت حركات المضاربة في الاشتعال مرة أخرى . ففي عام 1972 وقعت ضغوط شديدة على الجنيه الإسترليني الأمر الذي أدى بالحكومة البريطانية للعودة إلى تعويم الجنيه مرة أخرى في حين قامت كل من هولندا وسويسرا واليابان إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف تدفق الدولار الأمريكي إلى أسواقها . كما أن نتائج الميزان التجاري لسنة 1972 جاءت مخيبة للأمل فقد استمر العجز في الميزان التجاري الأمريكي حتى

¹أمنية عمر، نفس المرجع السابق.

وصل إلى 6.8 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار للعام الماضي . وفي يناير 1973 حدث تدفق شديد من الدولارات إلى سويسرا مما دفعها إلى التوقف عن تدعيم الدولار (ماذا نعني بتدعيم الدولار؟) وأعلنت في 23 يناير 1973 تعويم الفرنك السويسري . و في 12 فبراير 1973 أعلن عن إقفال الأسواق النقدية في مختلف الدول الأوروبية كما أعلنت اليابان تعويم الين و أعلنت الولايات المتحدة تخفيضا ثانيا في قيمة الدولار بنسبة 10% وكان هذا الإجراء طبيعيا تنصّ عليه الاتفاقيات الأخيرة . وبهذا التخفيض فقد الدولار تماما مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي . كما أن تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها للتعويم بمثابة إعلان عن وفاة نظام بريتون وودز وأسعار الصرف الثابتة .

المطلب الثالث : نظريات سعر الصرف

توجد العديد من النظريات والنماذج المفسرة لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل، أهمها نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية ميزان المدفوعات، المقاربة النقدية، نموذج توازن المحفظة، ونموذج اختلاف أسعار الفائدة لفرنكل.

1- نظرية تعادل القوة الشرائية: نظرية غوستاف كاسل¹:

تم وضع نظرية تعادل القوة الشرائية من طرف الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل سنة 1918 ، تقوم النظرية على فكرة أن السلع المتجانسة المتبادلة على المستوى العالمي يجب أن يكون لها نفس السعر في جميع الدول، إذا ما تم تقييمها بنفس العملة ، أي أن الوحدة النقدية للدولة يجب أن تسمح بالحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات المحلية، التي يتم الحصول عليها من السلع والخدمات الأجنبية عند تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية ، فحسب النظرية سعر الصرف بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها المحلي مع قوتها الشرائية في دولة أخرى، بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية وفق سعر الصرف المحقق للتبادل .

وتأتي نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتين، نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة، ونظرية تعادل القوة الشرائية النسبية ، و يضاف إلى هذه الصورتين نموذج آخر يقوم على نفس مبدأ النظرية الأساسي (تعادل القوة الشرائية) مع تطويرها بإضافة متغيرات أخرى تؤثر على المستويات العامة للأسعار، ويسمى هذا النموذج بنموذج بالاسا سام ويلسون.

¹ أحمد فريد مصطفى، الاقتصادي النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 392

2- نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة:¹

نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة تتحقق بتطبيق قانون السعر الواحد، وينص هذا القانون على أن السلع المتجانسة التي يتم الاتجار بها في الأسواق المتنافسة وبين الدول المختلفة يجب أن تباع بنفس السعر، عند التعبير عن ذلك السعر بنفس العملة ، ويفترض قانون السعر الواحد تكامل الأسواق وعدم وجود حواجز أمام التبادلات التجارية، وأن الأسواق في حالة المنافسة التامة وتوفر المعلومات، مع إهمال تكاليف النقل حسب قانون السعر الواحد السلعة i يجب أن يكون لها نفس السعر مهما كان السوق الذي تباع على مستواه، فإذا كان p_i يمثل سعر السلعة i بالعملة المحلية في السوق المحلي، و P_i يمثل سعر السلعة i بالعملة الأجنبية في السوق الأجنبي، و e يمثل سعر الصرف بين العملة المحلية والعملة الأجنبية فإن قانون السعر الواحد تتم صياغته من الشكل:

$$p_i = e p_i^*$$

ونظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة هي تطبيق قانون السعر الواحد المتعلق بسلعة واحدة على مستوى الاقتصاد الكلي، أي على سلعة منتجات بشرط أن تكون سلعة المنتجات المحلية تتكون من نفس P^* السلع التي تتكون منها سلعة المنتجات الأجنبية، فإذا كان P يمثل المستوى العام للأسعار المحلي، و المستوى العام للأسعار الأجنبي، فإن:

$$p = e p^*$$

$$E = e(p^* \div p) = 1$$

والنظرية توضح فكرة أن المستوى العام للأسعار يجب أن يكون نفسه في جميع الدول عند التعبير عنه بنفس العملة ، وأن سعر الصرف الحقيقي يجب أن يكون معادلاً للواحد، لأن سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مضروب في نسبة الأسعار المحلية للأسعار الأجنبية .

3- نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية:²

نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية تأخذ بعين الاعتبار الوضعية التي لا تكون فيها الأسعار الأجنبية معادلة للأسعار المحلية (عند التعبير عنها بنفس العملة)، ولكن تكون مرتبطة بعلاقة مستقرة، فإذا كان k يمثل الفرق الثابت بين أسعار السلع المحلية وأسعار السلع الأجنبية، يعبر عن تلك العلاقة كالتالي:

$$p = k \cdot e \cdot p^*$$

¹ محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 95

² رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية لنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 126.

وتتص النظرية على أن كل تغير في الأسعار الأجنبية (تضخم أجنبي * P) وفي الأسعار المحلية (تضخم محلي * p) يجب أن يرافقه تغير في سعر الصرف * e

$$e = p - p^*$$

$$E = e + p^* - p_0$$

$$e = \frac{\Delta e}{e} ' p = \frac{\Delta p}{p} ' p^* = \frac{\Delta p^*}{p^*} ' E = \frac{\Delta E}{E}$$

هذه العلاقة بين معدل التضخم ومعدل تغير سعر الصرف، والتي تستدعي بقاء سعر الصرف الحقيقي ثابت تعبر عن الصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية، فنظرية تعادل القوة الشرائية النسبية تتحقق عندما تسمح تغيرات الأسعار وسعر الصرف بالمحافظة على تعادل القوة الشرائية للعملة المحلية مع القوة الشرائية للعملة الأجنبية. فالدولة التي تسجل معدل تضخم أكبر مقارنة مع أهم شركاءها التجاريين، يجب أن تسجل في المقابل تدهور في العملة بمعدل يساوي مقدار التغير في معدل التضخم، والعكس، معدل تضخم محلي أقل من معدل التضخم الأجنبي يجب أن يرافقه تحسن في العملة المحلية بنفس المعدل.

أثر بالاسا سام وويلسون

ضح بالاسا سام وويلسون سنة 1964 المشاكل المترتبة عن نظرية تعادل القوة الشرائية عند تطبيقها بين الدول ذات مستويات النمو المختلفة، والناجمة عن الفروقات بين أسعار السلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة، أي عند تقييم عملة دولة ذات مستوى نمو منخفض مقابل عملة دولة ذات مستوى نمو مرتفع، وذلك اعتماداً على تعادل القوة الشرائية للدولتين، ففي هذه الحالة يتحقق أثر بالاسا سام وويلسون والناجم عن توفر عاملين:

- وجود سلع غير قابلة للتجارة والتي تدرج إلى جانب السلع القابلة للتجارة (مقيمة بالجملة للسلع المصنعة) ضمن مؤشرات الأسعار المستعملة في حساب سعر الصرف المحقق لتعادل القوة الشرائية.
- التأثير السلبي للإنتاجية في الدول النامية، والذي يظهر بوضوح في قطاع السلع القابلة للتجارة. ونظرية تعادل القوة الشرائية لا تزال هامة في تحديد سعر الصرف ولا يمكن إهمالها، حيث تعتبر مرجع الكثير من الدراسات التي تتناول سعر الصرف، والتي تعتمد سواء على الأسلوب التحليلي أو الأسلوب القياسي، ويمكن الاعتماد عليها لتقدير سعر الصرف تقريباً استناداً على تفاوت القوة الشرائية من دولة لأخرى، وقد بينت معظم الدراسات أن الرقم القياسي لأسعار الجملة يعتبر أكثر الأرقام القياسية تعبيراً عن تغيرات القوة الشرائية، وهو أفضل من الرقم القياسي لأسعار الإنفاق الاستهلاكي، إلا أنه يترتب على نظرية تعادل القوة الشرائية العديد من المشاكل المتعلقة بالفرضيات التي تقوم عليها:

- وجود تكاليف النقل والحواجز أمام التبادلات التجارية يحد من تبادل بعض السلع والخدمات، لأن انتقالها بين الدول يصبح مرتفع التكلفة، وكنتيجة تخلق آلية قانون السعر الواحد الذي يعتبر أساس نظرية تعادل القوة الشرائية، فكلما كانت تكاليف النقل مرتفعة وكلما فرضت حواجز أمام التبادلات، كلما كان مجال تغير سعر الصرف كبير، وبالتالي تصبح القوة الشرائية للعملة مختلفة من دولة لأخرى.
- في كل الدول توجد سلع وخدمات غير قابلة للتجارة ولها أسعار غير مرتبطة عالمياً، وهذا يؤدي إلى انحراف عن نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية، فارتفاع أسعار السلع المحلية غير لقابلة للتجارة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلي مقارنة بالمستوى العام للأسعار الأجنبي (مقدرة بنفس العملة)، أي أن القدرة الشرائية للعملة تتدهور في الدولة التي تكون فيها أسعار السلع غير القابلة للتجارة مرتفعة.
- لممارسات الاحتكارية واحتكار القلة في أسواق السلع لها تأثير على تكاليف النقل والحواجز أمام التبادلات، مما يضعف من عملية الربط بين أسعار السلع المتجانسة التي تباع في دول وأسواق مختلفة.
- معدلات التضخم مختلفة بين الدول لأنها تقاس على أساس سلة منتجات مختلفة، ولأن معايير قياس المستوى العام للأسعار تختلف من دولة لأخرى باختلاف أنماط الاستهلاك، وفي هذه الحالة لا يمكن أن تتحقق نظرية تعادل القوة الشرائية حتى وإن لم تكن هنالك حواجز أمام التبادلات، وكانت كل السلع قابلة للتجارة.
- نظرية تعادل القوة الشرائية تصلح للمدى الطويل فقط، لأن الأسعار في المدى القصير تكون ن كانت السلع ثابتة وهذا يؤدي إلى مخالفة قانون السعر الواحد وبالتالي مخالفة النظرية حتى و متجانسة تماماً، في حين أن المدى الطويل يسمح بتعديل الأسعار لتصحيح اختلال الأسواق وبتقليل التباين بين المستوى العام للأسعار المحلي والمستوى العام للأسعار الأجنبي.

4- نظرية ميزان المدفوعات:¹

- ميزان المدفوعات يتم فيه تحديد المعاملات الاقتصادية بين الدولة وباقي دول العالم بصورة شاملة، وبالتالي يوفر كل الأسباب التي تؤدي إلى تغيرات في العرض والطلب على العملات في أسواق ، فالمعلومات المسجلة في ميزان المدفوعات لها أهمية كبيرة في شرح مستوى سعر الصرف . فميزان المدفوعات لأي دولة له تأثير جد هام على مستوى سعر صرف عملتها، وهذه الأهمية تختلف حسب نظام الصرف المتبع من طرف السلطات النقدية، فالعمليات المسجلة في مختلف حسابات ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغيرات في العرض والطلب على العملة المحلية ، وبالتالي تغيرات في سعر صرف هذه العملة ، والذي يتعدل تلقائياً في ظل سعر الصرف العائم، ويتدخل البنك المركزي في ظل سعر الصرف الثابت.
- العجز أو الفائض في أحد أرصدة ميزان المدفوعات تمكن من شرح مستوى سعر الصرف، فالعجز يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف (ارتفاع سعر

¹عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط 01، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 53

الصرف)، وعلى العكس، الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية فتتحسن قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف)، ولشرح تغيرات سعر الصرف يجب التركيز بشكل خاص على رصيد الميزان التجاري، ميزان العمليات الجارية، ورصيد العمليات المالية.

- رصيد الميزان التجاري الموجب يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية، أما الرصيد السالب يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، ولكن يجب تجنب أي نتيجة متسارعة، لأن هذا الرصيد لا يأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية التي تعوض النتيجة الموجبة أو السالبة لرصيد السلع المصدرة والمستوردة فقط.
- رصيد ميزان العمليات الجارية تعطي معلومات حول الوضع الاقتصادي للدولة ويسمح بمعرفة ما إذا كان فوق أو تحت إمكانياتها، فعندما يكون الرصيد موجب تتحسن قيمة العملة فينخفض سعر الصرف، وعندما يكون سالب تتدهور قيمة العملة فيرتفع سعر الصرف، مع عدم الأخذ بعين الاعتبار رصيد التدفقات المالية .
- رصيد العمليات المالية يجمع كل من رصيد العمليات الجارية وحساب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعتبر رصيد العمليات المالية أداة يعتمد عليها لشرح تغيرات سعر الصرف، فالرصيد الموجب لهذا الحساب يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، وعلى العكس، الرصيد السالب يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف .
- معاملات السلع والخدمات تؤدي إلى حركات رؤوس الأموال في المدى القصير، المتوسط والطويل، فالعجز في ميزان العمليات الجارية يجب أن يمول برصيد العمليات المالية، أي بدخول رؤوس الأموال أو بتغيير احتياطات الصرف وذلك حسب نظام الصرف المتبع، وبالتالي تدفقات السلع والخدمات المسجلة في ميزان العمليات الجارية ليست الوحيدة التي تؤثر على قيمة العملة المحلية، فحركات رؤوس الأموال كالأستثمارات الأجنبية المباشرة يمكنها أن تعوض العجز أو الفائض في العمليات الجارية .
- في نظام قابلية التحويل، لا يتم تحديد سعر العملة A مقابل العملة B بحالة الميزان التجاري للدوليتين A و B ، بل بحالة الميزان التجاري للدولة مقابل باقي دول العالم، أي أنه في حالة عجز الميزان التجاري للدولة A مقابل باقي دول العالم، فإن قيمة العملة تتدهور مقابل كل باقي العملات حتى وإن كان رصيد الميزان التجاري في حالة فائض مقابل بعض الدول، وعلى العكس، إذا كان الرصيد في حالة.

المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف و أهدافها

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية، إذ أن الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع أسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين و زيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين، بل ينتقل التأثير إلى النمو و الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة و شروط نجاحها

رفع القيمة الخارجية للعملة Revaluation فهي سياسة يعتمدها البنك المركزي و معناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض.¹

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية و شراء العملة المحلية، و نقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.²

إن عملية الرفع من قيمة العملة تؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، و أثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية، إذ تستخدم سياسة رفع قيمة العملة في تحديد سعر صرف العملة من أجل خفض أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن، كما قد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.

شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة:³

لتجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توافر جملة من الشروط حتى تتجح هذه السياسة في تحقيق التوازن و تتمثل هذه الشروط في :

¹ غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 154.

² عوض فاضل إسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012، ص 4

³ وسام مالك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص 98.

- يجب أن يكون مجموع مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات و الطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها.
 - إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكداً.
 - نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضاً و بشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائز أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.
- في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الانخفاض نظراً لشيوع ضغوط انكماشية في الاقتصاد القومي و اتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضرار على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية و شروط نجاحها

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية ، مضمونه تدنيه قيمة العملة ، حيث يهدف أساساً إلى إعادة التوازن في المدفوعات وأثار التخفيض مرتبطة أساساً بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني، فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني أنه أصبح لإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات بريتونودز فإن تغيير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي.

إن عملية تخفيض العملة «Dévaluation» ، تتم بصورة متعمدة بعد اتخاذ القرار من طرف السلطات الاقتصادية وتكون هذه العملة في إطار نظام سعر صرف بت هذا عكس الانخفاض «Dépréciation» ، الذي يحدث تلقائياً نتيجة لتضارب قوى العرض والطلب في السوق وتتم هذه العملية في إطار نظام سعر صرف عائماً.

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، ومع ذلك فالاعتبار الأساسي هو اثر تخفيض قيمة العملة على الحساب الجاري بميزان المدفوعات فالنسبة لمعظم الدول يساهم الحساب الجاري عادة بنسبة كبيرة من إجمالي رصيد المدفوعات الخارجية للعملة على ميزان المدفوعات.¹

¹ AL-RIYADA For Business Economics (ISSN: 2437-0916) Vol 04 N0 02 June 2018(page n-158)

شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:¹

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

1. اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
2. ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
3. ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاع الأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
4. عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملا مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.
5. استجابة السلع المصدرة للمواصفات الجودة، المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
6. الاستجابة لشرط مارشال - ليرنز.

المطلب الثالث: أهداف سياسات صرف.²

تعتبر سياسات أسعار الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، و يتوقف تأثير هذه السياسات على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم في الدولة، كما أن سياسات أسعار الصرف تعد جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته . و فيما يلي سنتطرق لدراسة سياستين أسعار الصرف و تحليل الآثار المترتبة لكل سياسة على الاقتصاد الوطني.

¹مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية - عدد 201/03 صفحة 11

²شاهين، محمد عبد الله أسعار صرف العملات العالمية وآثرها على النمو الاقتصادي دار حميثرا للنشر، تاريخ نشر 2018 صفحة 35

خلاصة الفصل الأول :

تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسع نشاط التصدير و الاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق العرض و الطلب في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية للدولة و الذي تؤثر مباشرة في حركة الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات وتأثره بأسعار الصراف

تمهيد:

إن البيانات و المعاملات و كذا جميع التدفقات المالية لبلد ما مع العامل الخارجي التي سيجسدها ميزان المدفوعات تشكل اللبنة الأساسية التي يقام عليها أي تحليل للوضع الخارجي للاقتصاد و ذلك باعتبار ميزان المدفوعات المرآة العاكسة له، و لأهمية البالغة التي يكتسبها ميزان المدفوعات تحاول الدول معالجة الاختلال في موازينها على اختلاف الأسباب المؤدية لذلك.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يتجلى تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين ، أو نتج عنها حقوقاً لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات.

يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة. فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على ارض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين ، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة. يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنوك ، شركات ، مؤسسات الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي . يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها.

لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان . فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول جانفي وتنتهيها في آخر ديسمبر ، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أبريل من كل سنة لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي . بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدافعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصادياً . وذلك

لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى بداية العام¹.

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما ، بمعنى أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال. وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود إختلالات من الناحية الواقعية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي على إختلالات في بنوده المختلفة².

¹ عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002.

² زينب حسين عوض، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار القمح للطبع و النشر، الإسكندرية، مصر، 2003

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

لقد تعددت تعريف المقدمة لميزان المدفوعات، إلا أنها تصب في نفس المعنى:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.¹

قد عرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج.²

عرف على أنه حساب سيجم تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي.³

كما يعرف أيضا انه يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة الى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول.⁴

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات منها:⁵

- التضخم :

إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات و ترتفع الواردات نظر أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

- معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات.

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ط1 ،عمان، الأردن ، 2004 ، ص93.

² Jean-Louis Mucchielli Thierry Mayer, ÉCONOMIE INTERNATIONALE, Editios Dalloz, Paris, 2005, p49

³ -Bernard Guillochon et Annie Kawecki, Économie internationale(commerce et macroéconomie), DUNOD, Paris, 2009,p188.

⁴ شكري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر و التوزيع، ط1 ،عمان، 2012، ص198.

⁵ بسام الحجار، العالقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت لبنان، ،5003 ص24.

- اختلاف في أسعار الفائدة :

إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

سعر الصرف:

يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات و عناصره.

1- أهمية ميزان المدفوعات:¹

من خلال ميزان المدفوعات يمكن التعرف على المركز الاقتصادي الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي .

يعتبر ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها تجاه العملات الأجنبية.

يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، مما يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياسات الاقتصادية .

يحتوي ميزان المدفوعات معلومات هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كما يساهم في تزويد البنوك والمؤسسات والأشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

2- عناصر ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، يحتوي الجانب المدين على جميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من البلد إلى البلدان الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على جميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إلى البلد.²

¹مجلة المالية والأسواق د. بسدات كريمة دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر . صفحة 244.

²أحمد عبد الرحمن يسرى و آخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005 صفحة 204.

الفصل الثاني ميزان المدفوعات و تأثيره بأسعار الصرف

ويقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية، بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعية، وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض ويختلف التقسيم حسب كل وجهة نظر فتعددت هذه التقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر اتفاقاً هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى حساب العمليات الجارية، حساب رأس المال، حساب عمليات التسويات الرسمية و أخيراً حساب السهو و الخطأ¹.

¹ محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الإسكندرية، 2009 صفحة 206 - 207.

الفصل الثاني ميزان المدفوعات و تأثيره بأسعار الصرف

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية:¹

- الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية):

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات و ينقسم إلى:

- الميزان التجاري (ميزان التجارة المنظورة):

يشمل صادرات و واردات السلع فقط، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات.

- ميزان الخدمات (ميزان التجارة غير منظورة) :

تسجل فيه جميع الصادرات و الواردات من الخدمات، أي انه يضم عمليات التجارة غير المنظورة مثل خدمات النقل، التأمين، السياحة، الخدمات المالية،.... الخ التي تقوم بها الدولة مع دول أخرى.

- حساب التحويلات من طرف واحد:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل فهي عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وتشمل الهبات، المنح، الهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عليها انتقال رأس المال سواء من دولة لأخرى، و ينقسم إلى قسمين :

أ - حساب رأس المال طويل الأجل :

يشمل العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات).

ب - رؤوس الأموال القصيرة الأجل :

يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل، والقروض القصيرة الأجل.... الخ .

¹ نفس المرجع السابق مجلة المالية والأسواق د. بسدات كريمة صفحة 244 و 245.

- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي (حساب التسويات الرسمية):

الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية كالذهب، العملات القابلة لتحويل، حقوق السحب الخاصة، تتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب أو عملات قابلة للتحويل إلى الخارج أو بطلب قرض، كما يمكنها في حالة وجود فائض بزيادة احتياطياتها من الذهب و العملات الصعبة من الخارج أو تقديم قروض.

- حساب السهو والخطأ :

يستخدم هذا الحساب لضمان التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل بسبب الخطأ في تقسيم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات. عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من أسلحة وعتاد.

المبحث الثاني : التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات و مكوناته

في هذا المبحث نعرض مفهوم التوازن لميزان المدفوعات، و أنواعه وكذلك مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات و أنواعه و طرق تسويته.

المطلب الأول: توازن ميزان المدفوعات¹

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققاً بتحقيق التوازن المحاسبي.

ولتوازن ميزان المدفوعات نوعين وهما كالتالي:

-التوازن المحاسبي: تتمثل حتمية التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات فيما يلي :

إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة فائض وبالقائمة نفسها.

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة عجز وبالقائمة نفسها

- إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون في حالة توازن أيضاً، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي: (رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ) = صفر أو بمعنى آخر :

رصيد الميزان التجاري = (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ).

¹شفيقي نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 201 و202.

التوازن الاقتصادي:¹

يشير إلى تلك الحالة التي تتساوى في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

ويستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات وهي المعاملات المستقلة أو التلقائية وهي المعاملات التي تتم بغرض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أيضا تعرف بالمعاملات فوق الخط، ومن هذه المعاملات الصادرات و الواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي بالمعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة.

المطلب الثاني: اختلال ميزان المدفوعات

أشرنا فيما سبق إلى المقصود بالتوازن في ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية والذي يعني التوصل لحالة من الثبات الاقتصادي وعدم وجود عوامل تؤدي لعدم الاستقرار، حيث تتساوى الحقوق مع الديون. ويتحقق التوازن الفعلي عندما تتساوى البنود المدينة في الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل مع مجموع البنود الدائنة في هذين الحسابين بدون فائض أو عجز، فإذا كان هناك عجز في الحساب الجاري وتم تغطيته من حساب رأس المال طويل الأجل تكون النتيجة هي توازن اقتصادي، أما إذا تم تغطية العجز من حساب رأس المال قصير الأجل والذهب والاحتياطي تكون النتيجة وجود اختلال اقتصادي، وعندما يكون هناك فائض في الحساب الجاري تقوم الدولة بإقراض هذا الفائض إلى الدول الأجنبية على شكل قروض طويلة الأجل، بمقدار هذا الفائض، وبذلك يتحقق التوازن الاقتصادي، أما إذا كان هذا الفائض كبير جدا وتم استخدامه في قروض قصيرة الأجل تكون النتيجة هي استمرارية الاختلال الاقتصادي، وبذلك فإن الاختلال في ميزان المدفوعات هو أمر شائع في مختلف بلدان العالم.²

أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:³

1- الاختلال العرضي: ويقصد به التقلبات المؤقتة التي يتعرض لها نتيجة عوامل طارئة، كإصابة المحاصيل الزراعية بالآفات في بلد زراعي يعتمد على محصول رئيسي واحد.

¹ محمد العربي سأكور ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006 صفحة 25.

² حسين أحمد الحسين الغزو، الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 135. ص، 2016.

³ نسيم ناصر، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2012-2002"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالي و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 5013/5014 صفحة 18-19.

2- الاختلال الموسمي: ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام.

3- الاختلال الدوري: يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تتتاب الاقتصاد الرأسمالي، بحيث في فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الإنعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية.

4- الاختلال الهيكلي: وهو الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، حيث أنه تزداد الواردات زيادة كبيرة خلال الفترات الأولى للتنمية، في حين يقابلها انعدام القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، ويرجع السبب في زيادة الواردات هو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي ويمكن معالجة هذا الخلل عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، ولهذا فإن هذا الاختلال يكون نتيجة النمط طويل الأجل الذي يخضع لها اقتصاد ما؛ يعود هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب من أهمها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية وهذا لوجود عالقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر، فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر أكبر من قيمتها الحقيقية فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع للقطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلعة وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة تقييم العملة بأقل من قيمتها وكذلك توجد أسباب هيكلية وتتعلق هذه الأسباب بالمشكلات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية وهيكل الناتج الوطني وينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى أسباب دورية تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة وهي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الدول وتدعى بالدورات التجارية، مثل حالات الرخاء و الركود التي تحصل دورياً، فهي لا تحدث في نفس الوقت في جميع الدول المختلفة، فهي تتفاوت من حيث أوقات بدايتها وحدثها وأخيراً الظروف الطارئة حيث تحصل أسباب عرضية تؤدي إلى حدوث اختلال كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية وفي حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلاً، فهذه الحالات ستؤثر حتماً على صادرات الدولة المعنية، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلته هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصاً، وقد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: فوائد ميزان المدفوعات

الفصل الثاني ميزان المدفوعات و تأثيره بأسعار الصرف

هناك جملة من الفوائد أبرزها الآتي:

يعتبر انه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز.

يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم إخبارها عن الموجز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.

تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع، أو إذا كانت تعمل على حساب تخفيض أصولها الأجنبية، والعمل على تراكم مطلوبات أجنبية أو فيما إذا كانت قادرة على تسلم منح من الخارج.

ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا، إن كانت الدولة دائنة أو مدينة.

يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة .. مدى آثارها على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات.

المبحث الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

المطلب الأول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات¹

يُعتبر تقلب سعر الصرف من التغيرات المتكررة والطبيعية التي تحدث على القيمة للعملة الوطنية وبالنسبة للعملة الأجنبية فمن الممكن أن تنخفض أو ترتفع، ويساهم هذا التقلب في إحداث العديد من التغيرات الخاصة بأسعار السلع المحلية، مقارنة مع الأسعار الخاصة بالسلع الأجنبية. بينما في حال تم تخفيض قيمة العملة المحلية؛ عندها سوف تنخفض أسعار السلع والخدمات المحلية عند بيعها خارج البلاد؛ وذلك نتيجة لزيادة المعروض النقدي في البلاد المحلية؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية وكذلك انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي تقل نسبة الطلب على الصادرات.

وعندما تقل نسبة الطلب على الصادرات فإن الدولة سوف يصبح لديها خلل في ميزان المدفوعات، وربما عجز ومن الممكن أن ترتفع كفة الميزان الخاصة بالدول الخارجية على الدولة المحلية. وكذلك فيما يخص ارتفاع قيمة العملة المحلية؛ عندها سوف يزيد الطلب على السلع المحلية وتزيد نسبة الصادرات الخاصة بالدولة، وبالتالي تزيد مقدار الإيرادات الخاصة بالدولة.

المطلب الثاني: آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات²

أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي: حرية أسعار الصرف، وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية، دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

وفي حالة عجز في ميزان المدفوعات لقطر ما عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية، ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية، ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية، مقارنة بنضرتها الأجنبية، وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر، وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته، وتستمر هذه العملية حيث يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فستقلل الدولة من عرض عملتها، وبالتالي سترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى، وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية أي؛ ستنقص الصادرات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات.

¹مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد: 6 / العدد: 1. /أفريل 2022 صفحة 79.
²أحمد سيد عابد: التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفتية، الإسكندرية، مصر، 2001م صفحة 320.

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات¹

لهذا فإن السلطات النقدية في البلاد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى. كما تلجأ هذه السلطات أحياناً إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها و العملات الأخرى. وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية فالأولهي سياسة تثبيت سعر الصرف و الثانية هي سياسة حرية سعر الصرف. لنفرض مثال أن الحكومة اتخذتجملته من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل و الاستهلاك، فمن شأن هذه الإجراءات زيادة الواردات و ظهور خلل في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية. فإما أن تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعرها و تلجأ إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بصرف العملة، ما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف و يكون عليها في هذه الحالة بانخفاض سعر الصرف بالعملة، وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى. من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية و يحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج و يزيد الطلب على العملة المحلية. و يؤدي رفع سعر الفائدة أيضاً إلى تقليص الاستثمارات و انخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات و عودة التوازن إلى الميزان التجاري و رفع سعر الصرف العملة الوطنية. و من الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. و يمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة إطلاق حرية سعر الصرف، في هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات و ظهور عجز في ميزان المدفوعات و انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية . في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف و انخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمناً لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي.

و يديه أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة.

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 161 - 162.

خلاصة الفصل الثاني :

ويتمثل ميزان المدفوعات في سجل يشمل على جانبين، جانب دائن وجانب مدين، وتقيد فيه بصورة متواصلة خلال فترة عادة ما تحدد بسنة كل التدفقات المالية الداخلة والخارجة من البلد، كما تحدد حالة الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات بمقارنة الجانبين. وتعمل الدول التي تسجل عجزا في أرصدة موازين مدفوعاتها على بذل جهود كبيرة لإعادته إلى وضع التوازن وعلاج الاختلال بشتى الطرق والأساليب، لئلا يؤثر على مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة وقد تعددت وتنوعت الأساليب والسياسات التي يمكن أن تستعملها الدول لتحقيق هذا الغرض بينمباشرة وغير مباشرة، كمية وقيمة، وفي هذا الصدد تشكل سياسة سعر الصرف أهم هذه الأساليب والسياسات. فسعر الصرف، يعد من أهم المتغيرات في الاقتصاد وهو يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الأخرى بنسب مختلفة، كما أنه يختلف باختلاف النظام المتبع في تحديده، وهو يمثل المرآة العاكسة للقوة الاقتصادية والمالية للدولة. بالإضافة إلى أن سياسة سعر الصرف هي دائما محل اهتمام من طرف صندوق النقد الدولي، وأن معظم الدول التي تعاني اختلالا خارجيا وفي إطار سياسات التكيف الاقتصادي، حصلت على دعم مالي لموازين مدفوعاتها ضمن اتفاقيات مبرمة مع منظمات دولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بشرط التوجه نحو تحرير أسعار الصرف، وبالتالي إعادة توجيه معاملاتها الخارجية نحو معالجة اختلالها الخارجي.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر تغيرات سعر
الصرف الدينار الجزائري على
ميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد:

بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق قامت بجملة من الإصلاحات خاصة في التجارة الخارجية و النظام المصرفي و نظام و سياسة سعر صرف، فخلال نظام بريتون وودز كان النظام المعمول به هو نظام ثبات أسعار الصرف فكان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، و بعد انهيار نظام بريتون وودز أصبحت قيمته مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة. ولقد أدى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر، ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية و ارتفعت خدمة الدين و كانت الميزانية العامة في حالة عجز و كذلك الميزان التجاري، و تم تخفيض قيمة الدينار سنة 1991 و مرة ثانية سنة 1994، وهنا جاء دور قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر من أكبر القطاعات التي مسها إصلاح الاقتصادي في الجزائر حيث أنه من بين الأسباب التي دفعت الجزائر إلى إصلاح النتائج السلبية لميزان المدفوعات و بذلك قامت بالإصلاحات من حيث الرصيد و من حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و محاولة تطبيق نظم سعر الصرف فيها و بكل أنواعه لتسوية ميزان مدفوعاتها و يهتم الباحث في مجالات القياس الاقتصادي بدراسة و تحديد العالقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية التي تساعدنا على الإلمام الجيد للظاهرة المدروسة، كما يتطلب في هذا المجال معرفة أدوات التحليل الرياضي والإحصائي التي تساهم في تصميم النموذج، و بعد تعرضنا ضمن الجانب النظري أهم الجوانب المتعلقة بسعر الصرف لاسيما ذلك المتعلق بالنظريات المحددة لسعر الصرف، سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي دراسة النظريات و المتغيرات التي تحتويها و معبرا عنها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية. سنبين بواسطة أدوات الاقتصاد القياسي كيف يؤثر سعر الصرف في الجزائر على ميزان المدفوعات و البحث عن أحسن نموذج من بين تلك المدروسة والتي قد تحاكي الواقع عن طريق برنامج Eviews. و تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة قياسية لتغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري في الجزائر و قمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: نظام سعر الصرف و سير سياسة الصرف و تطور سعر الصرف الدينار 2000-2018.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات و الوضعية العامة الخارجية سوق الصرف و سعر الصرف.

المبحث الثالث: مفاهيم نظرية للاقتصاد القياسي .

المبحث الرابع: بناء نموذج رياضي لأثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر.

المبحث الأول: نظام سعر الصرف وسير سياسة الصرف وتطور سعر صرف الدينار 2000-2018

المطلب الأول: نظام سعر الصرف وسياسة سعر الصرف¹

نظام سعر الصرف الذي اعتمده بنك الجزائر في أوائل التسعينيات هو نظام تعويم مُدار دون التخلي تمامًا عن تحديد سعر الصرف لقوى الأسواق الدولية وحدها. تسمح هذه المرونة النسبية لبنك الجزائر بتعديل سعر الصرف وفق المحددات الهيكلية والاقتصاد الكلي ، الداخلية والخارجية ، مع مراعاة التغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق الدولية.

في هذا السياق ، تحدد سياسة سعر الصرف لبنك الجزائر ، كمتغير مستهدف ، للحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي BEER عند مستوى قريب من ومستوى توازنه. يُعرّف معدل العائد الفعلي على الدخل على أنه سعر الصرف الفعلي الاسمي ، مقارنة بالأسعار النسبية للاقتصاد الوطني والدول الشريكة الرئيسية ، مما يجعل من الممكن تعزيز النمو غير التضخمي (الرصيد الداخلي) والحساب الجاري للرصيد في نفس الوقت. المدفوعات المستدامة طويلة الأجل (التوازن الخارجي). يعتمد تحديد معدل العائد على الدخل الثابت على أساسيات الاقتصاد الوطني ، والتي تم تحديدها على أنها:

فرق الإنتاجية ، وفرق التضخم بين الاقتصاد الوطني والدول الشريكة ، ودرجة انفتاح الاقتصاد ، وسعر النفط ، والإنفاق العام.

من الناحية العملية، يحدد بنك الجزائر كل عام المستوى المستهدف لسعر الصرف الفعلي المتوازن وفقاً لتطور هذه الأساسيات. خلال العام ، يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك للتأكد من أن تطور سعر الصرف الفعلي الاسمي (وبالتالي الأسعار الاسمية الثنائية) ، تحت تأثير تقلبات العملات الشريكة في أسواق الصرف الدولية ، لا تحدث فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى المقاس لـ REER ومستوى توازنه على المدى المتوسط.

1 Banque d'Algérie. rapport2019Le système de taux de change, le cours de la politique de change et l'évolution du taux de change du dinar 2000-2018/Sans un 12 octobre 2020 page 1 ET 2

المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار بين عام 2000 ومنتصف 2018¹

خلال العقد الأول من القرن الحالي ، أدى الأداء الجيد لأساسيات الاقتصاد الوطني ، ولا سيما مستوى أسعار النفط والإنفاق العام والفرق في مستوى التضخم مع مثيلاتها في الدول الشريكة الرئيسية ، إلى تثبيت المعدل. من سعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستوى التوازن الأساسي في عام 2003.

وقد نتج عن ذلك ، ابتداء من هذا العام ، ارتفاع تدريجي للدينار مقابل الدولار. وارتفع السعر من 79.7 ديناراً للدولار الواحد في المتوسط عام 2002 إلى 64.6 ديناراً للدولار الواحد في المتوسط عام 2008 ، أي بزيادة قدرها 23.4٪ خلال الفترة. من ناحية أخرى ، انخفضت قيمة الدينار بنسبة 26.8٪ مقابل اليورو خلال نفس الفترة ، بسبب الارتفاع القوي لليورو مقابل الدولار الأمريكي. انخفض سعر صرف اليورو مقابل العملة الأمريكية من 0.9236 في المتوسط عام 2000 إلى 1.4708 عام 2008.

شهدت أساسيات الاقتصاد الوطني خلال عام 2009 تدهوراً حاداً في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وبذلك انخفضت أسعار النفط بنسبة 37.7٪ ، من حوالي 100 دولار للبرميل في عام 2008 إلى 62.3 دولاراً للبرميل في عام 2009 ، مما أدى إلى انخفاض حاد في عائدات تصدير الهيدروكربونات. من ناحية أخرى ، ارتفعت نسبة نفقات الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي من 37.9٪ في عام 2008 إلى 42.6٪ في عام 2009 ، وهو العام الذي شهد أول عجز في الموازنة (5.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي) منذ عام 1999. واتسع معدل التضخم ، مع ارتفاع متوسط أسعار المستهلك أكثر. وبلغت الفترة 5.3٪ في الجزائر مقابل 1.6٪ في الولايات المتحدة و 1.7٪ في منطقة اليورو.

وأدت هذه التطورات إلى انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 11.1٪ في المتوسط عام 2009 ونسبة 2.1٪ سنوياً خلال الفترة 2010-2013. جعل هذا الاستهلاك الاسمي الممكّن الحد من انحراف REER المقاس ، مقارنة بمستوى توازنه ، إلى 2.17٪ خلال الفترة.

أدى انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 ، في عام 2015 ، إلى عجز في الحساب الجاري الخارجي بنسبة 16.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وعجز في الموازنة بنسبة 15.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى هذا التدهور الحاد في أحد مقومات الاقتصاد الوطني في ظل تضخم غير مواتٍ وفروق إنتاجية وضرورة الحفاظ على الإنفاق العام عند مستوى عالٍ لدعم النمو والتشغيل ، إلى انخفاض قيمة الدينار ، بمعدل سنوي بلغ 19.8٪ مقابل الدولار و 4.07٪ مقابل اليورو بين عامي 2014 و 2015 ، مع مراعاة تطور

¹Banque d'Algérie. rapport 2019 Le système de taux de change, le cours de la politique de change et l'évolution du taux de change du dinar 2000-2018/Sans un 12 octobre 2020 page 3 ET 4.

أسعار الصرف بين هاتين العملتين في الأسواق الدولية. وهكذا ، وفي مواجهة الصدمة الخارجية الواسعة النطاق والمستمرة ، لعب سعر صرف الدينار ، إلى حد كبير ، دوره في امتصاص الصدمات ، في ظل غياب توحيد الموازنة. وقد جعل ذلك من الممكن احتواء الانحراف القوي لـ REER عن مستوى توازنه ، الناجم عن التدهور الكبير في الأساسيات والمساهمة في الحد من تأثير الصدمة الخارجية على استقرار الاقتصاد الكلي ، على المدى المتوسط اعتباراً من يونيو 2016 ، في سياق الاستقرار الافتراضي ، خلال نهاية الفترة ، لأسعار صرف اليورو / الدولار في أسواق الصرف الأجنبي الدولية بين يونيو 2016 ويونيو 2017 ، شهد النصف الثاني من عام 2016 والنصف الأول من عام 2017 استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل عمليتي التسوية الرئيسيتين في الجزائر ومع ذلك ، على مدار عام 2017 بأكمله ، سجل اليورو ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 12.4% مقابل الدولار (بين ديسمبر 2016 وديسمبر 2017). وبالتالي انخفضت قيمة الدينار بنسبة 3.3% أمام العملة الأوروبية وبنسبة 1.3% أمام العملة الأمريكية. خلال نهاية الفترة ، انخفضت قيمة الدينار بنسبة 15.4% مقابل اليورو وبنسبة 3.8% مقابل الدولار ، بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية ديسمبر 2017. وقد حدثت هذه الانخفاضات بشكل أساسي في النصف الثاني من عام 2017 ، أي انخفاضات بنسبة 10.5% و 6.2% مقابل اليورو والدولار على التوالي.

وبالتالي ، فإن انزلاق الدينار ، خلال نهاية الفترة ، وخاصة أمام اليورو ، يعكس وإلى حد كبير تطور أسعار صرف عمليتي التسوية الرئيسيتين في الجزائر - اليورو مقابل جميع العملات تقريباً ، والدولار مقابل الدولار. عملات معينة من البلدان الشريكة - في سياق الاختلال المستمر في الحسابات الخارجية والعامّة والاتجاهات غير الموازية في بعض أساسيات الاقتصاد الوطني ، ولا سيما التضخم المتفاوت مع شركائنا التجاريين الرئيسيين. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار في عام 2017 أدى إلى تقييم إيجابي بنحو 5 مليارات دولار على مستوى احتياطات النقد الأجنبي ، معبراً عنها بالدولار. خلال الأشهر السبعة (07) الأولى من عام 2018 ، يعكس تطور سعر صرف الدينار ، في المتوسط الشهري ، مقابل اليورو والدولار عالمياً ، تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار. في الأسواق الدولية.

بين ديسمبر 2017 ومارس 2018 ، ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار من 1.18 دولار إلى 1.23 دولار ، أي بزيادة قدرها 4.24%. من ناحية أخرى ، انخفضت قيمة اليورو مقابل الدولار بنحو 5.69% بين مارس ويوليو 2018.

تماشياً مع هذه التطورات ، ارتفع الدينار ارتفاعاً طفيفاً أمام الدولار بنسبة 0.86% بين ديسمبر 2017 ومارس 2018 وانخفض مقابل اليورو بنسبة 3.04% خلال نفس الفترة. بالمقابل ، بين مارس ويوليو 2018 ، انخفض الدينار مقابل الدولار بنسبة 3.09% وارتفع بنسبة 1.02% مقابل اليورو.

وبالتالي ، تعكس هذه التطورات تعديلات محدودة في سعر صرف الدينار مقابل هاتين العملتين ، فيما يتعلق بالتغيرات في أسعارهما في الأسواق الدولية ، في سياق التحسن النسبي في الأساسيات (أداء أفضل لأسعار النفط

ومدى أقل ، تخفيض فروق التضخم). هذا يساعد على تجنب الانحرافات المفرطة لـ REER عن مستوى توازنه ، والتي تضر باستقرار الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط. علاوة على ذلك ، فإن هذه التعديلات على سعر صرف الدينار محدودة ، مما يجعل من الممكن تجنب تأجيج الضغوط التضخمية المحتملة ، لا سيما في سياق الوفرة النسبية للسيولة ، الناجمة عن اللجوء إلى التمويل النقدي لتغطية ، على وجه الخصوص ، الخزينة والدين العام احتياجات التمويل.

في هذا الصدد ، من المفيد التذكير بأنه بالنظر إلى التوسع في السيولة المصرفية بنسبة 57% في المتوسط ، المسجلة في النصف الأول من عام 2018 ، بشكل متناسب مع تنفيذ التمويل غير التقليدي ، اعتباراً من الربع الرابع من عام 2017 ، فإن بنك الجزائر نفذت أدوات سياستها النقدية ، التي تتكون من عمليات "تقييم" و "احتواء" للسيولة النقدية الزائدة. تهدف السياسة ، بهذه الطريقة ، إلى احتواء أي ارتفاعات تضخمية: بلغ معدل التضخم 4.6% في يونيو 2018 (المصدر ONS).

في النهاية ، تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر ، في نهجه الحكيم والعملي لإدارة سعر الصرف ، قد حافظ على مساره من حيث سياسة سعر الصرف التي تم تدشينها ، اعتباراً من يونيو 2016: تعديل سعر الصرف في الدينار قد أمكنه ، بشكل أساسي ، من مسايرة الدينار وفق تقلبات الأسواق المالية الدولية للبورصات والعملات المرجعية.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات و الوضعية العامة الخارجية وسعر الصرف

في 2019 وعلى الرغم من انخفاض الواردات، أدى انخفاض أسعار المحروقات إلى جانب انخفاض الكميات المصدرة إلى اتساع عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

يعود عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات منذ 2014 ، إلى حد كبير إلى المستوى المنخفض نسبيا لأسعار البترول و ضعف الصادرات خارج المحروقات و كذلك إلى المستوى المرتفع لغاية للوردات التي زادت بأكثر من % 40 بين سنتي 2010 و 2014

وفي سياق ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر وغياب التمويل الخارج للاستثمارات المحلية (الدين الخارجي). تم تمويل هذه العجوزات بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطات الصرف وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطات التي انخفض مخزونها بأكثر من 50% بين نهاية 2015 ونهاية 2016.

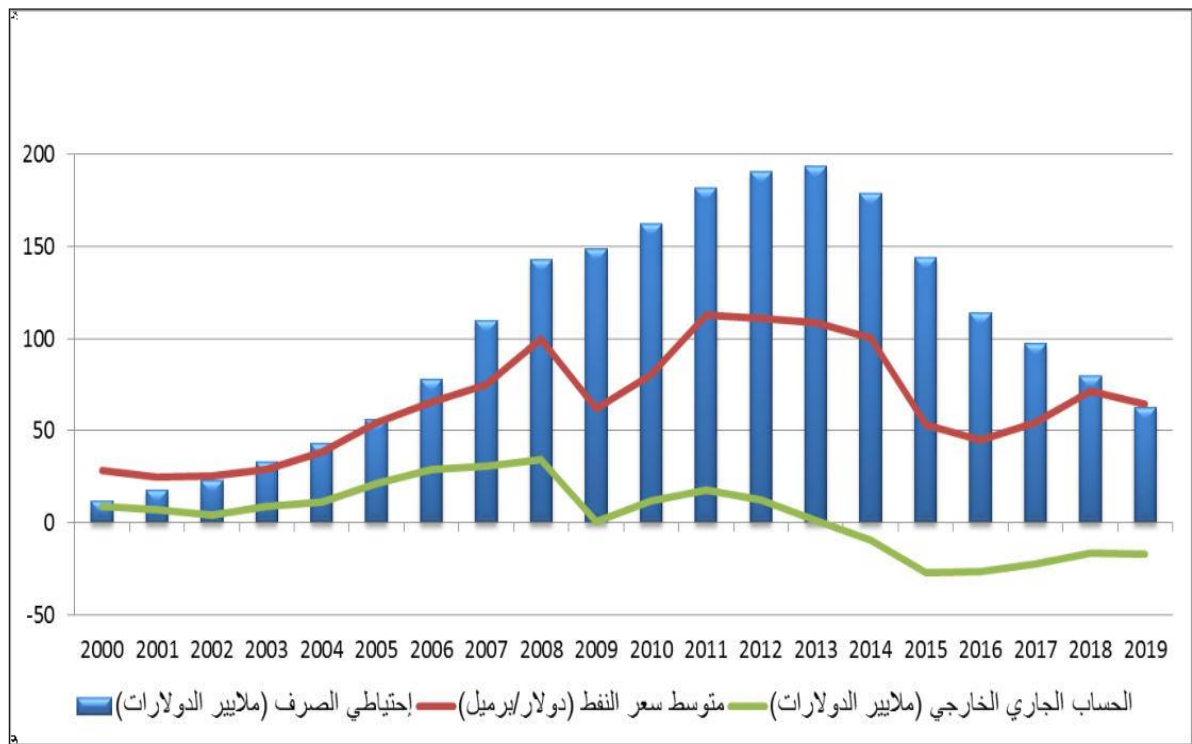
المطلب الأول: الوضعية المالية الخارجية¹

على الرغم من انخفاض العجوزات الإجمالية لميزان المدفوعات في 2018 و 2019 تقارب لمستويات 16 مليار دولار، والتي لا تزال مرتفعة جدا، إلا أنها أدت إلى تراجع حاد. في الاحتياطات الرسمية للصرف (باستثناء الذهب) فقد انخفضت في الواقع هذه الاحتياطات مما يقارب من 194 مليار دولار في نهاية 2013 إلى 62.76 مليار دولار في نهاية 2019.

ومن المفيد أن نذكر هنا العجوزات الإجمالية للميزان المدفوعات (المماثلة تقريبا لتلك المتعلقة بالحساب الجاري) تعكس فائضا في النفاق المحلي لجميع الوكلاء الاقتصاديين المقيمين مقارنة بالدخل المتأني من النشاط الاقتصادي الوطني (الدخل القومي المتاح وإجمالي الدخل القومي المتاح).

¹التقرير السنوي بنك الجزائر 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر صفحة 56

الشكل رقم : 01 يوضح تطور احتياطي الصرف



يفسر تمويل هذه العجزات، والذي تم حصرها من خلال اقتطاعات من احتياطيات الصرف التآكل الحاد للاحتياطيات بين سنتي 2013 و2019 وهي السنة التي لا تمثل سوى ما يقارب 14 شهرا من الواردات مقارنة بـ 35 شهرا في نهاية 2013. ولذلك يظهر جليا إن الحد من التآكل السريع الاحتياطيات الصرف يتطلب تعديلات اقتصادية كلية ولا سيما الحد من العجز في الخزينة العمومية الذي يعد العامل الرئيسي لعجز ميزان المدفوعات. وفيما يتعلق بإجمالي الدين الخارجي فقد انخفض قائمه بشكل طفيف بين سنتي 2018 و 2019 ليصل إلى 3.831 مليار دولار في نهاية 2019 (بما في ذلك 1.277 مليار دولار على شكل دين عام)، مقابل 4.009 مليار دولار في نهاية 2018 (بما في ذلك 1.382 مليار دولار على شكل دين عام). وفيما يتعلق بقائم الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل فقد قدرت بنحو 1.567 مليار دولار نهاية 2019 مقابل 1.690 مليار دولار نهاية 2018 ويرجع هذا الانخفاض في قائم الدين متوسط وطويل الأجل بحوالي 123 مليون دولار إلى

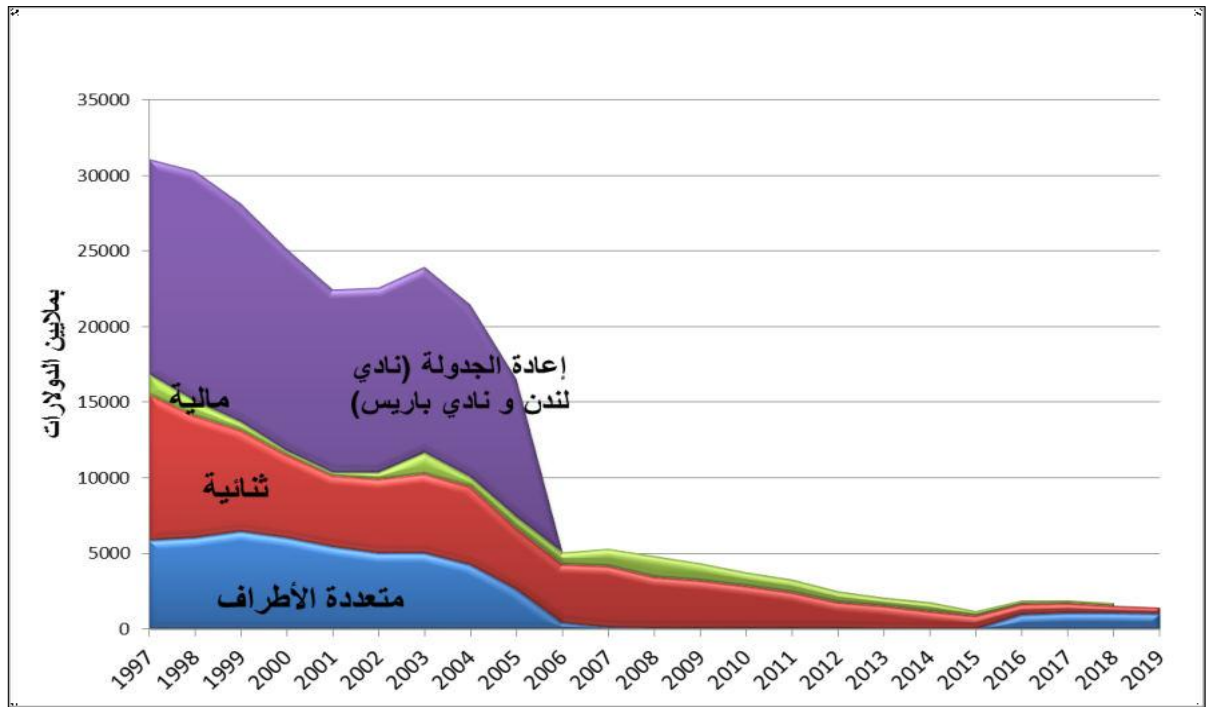
- تعبئة مبلغ قدره 33 مليون دولار في 2019 .
- تسديد أساس الدين البالغ 119 مليون دولار .
- اثر التقييم المواتي (-37 مليون دولار) قائم على سنة 2019 المرتبط بانخفاض الاورو مقابل
- الدولار لإشارة تتعلق معظم عمليات التعبئة في 2019 بالتسبيقات النقدية الممنوحة من الشركات الأم لفروعها المتواجدة في الجزائر .

أما بالنسبة لقائم الدين قصير الأجل وهو أعلى من الدين المتوسط والطويل الأجل للسنة السادسة على التوالي فقد انخفض في 2019 ليصل عند 2.264 مليار دولار مقابل 2.319 مليار في 2018 .
يمثل هذا الدين قصير الأجل بشكل أساسي القروض التي استفاد منها العديد من المتعاملين الاقتصاديين المقيمين لتمويل و إراداتهم من السلع والخدمات.

يظهر هيكل الديون المستحقة على المدى المتوسط و الطويل حسب نوع القرض في نهاية 2019 هيمنة القروض المتعددة الأطراف والتي بلغت 1.009 مليار دولار مقابل 1.030 مليار دولار في 2018. تمثل هذه الفئة من القروض 64.4% من قائم الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل 60.9% في 2018 مقابل 24.6% القروض الثنائية الأطراف.

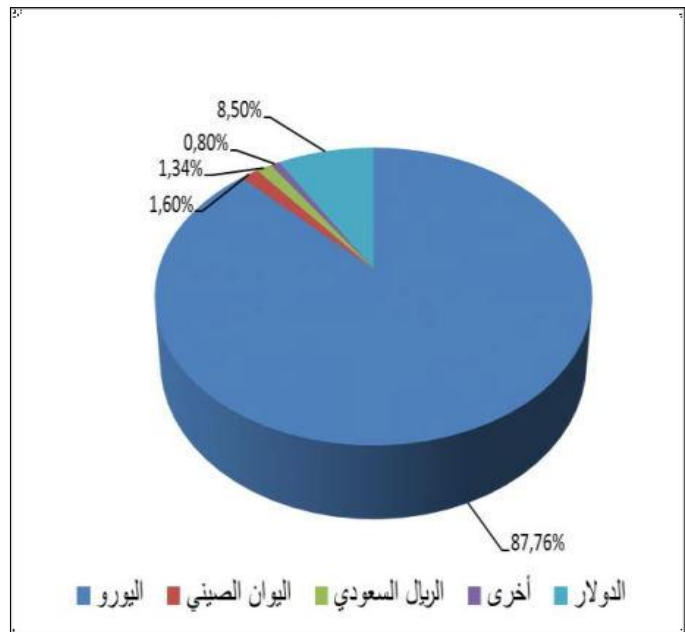
فيما يتعلق بالقروض المالية و التي تتكون بشكل رئيسي من القروض المالية الممنوحة من الشركات الأم لفروعها المتواجدة في الجزائر فقد زاد مستوى قائمها قليلا بعد أربعة سنوات متتالية من التراجع ليصل إلى 173 مليون دولار (169 مليون دولار في نهاية 2018).

الشكل رقم: 02 يوضح قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع قروض

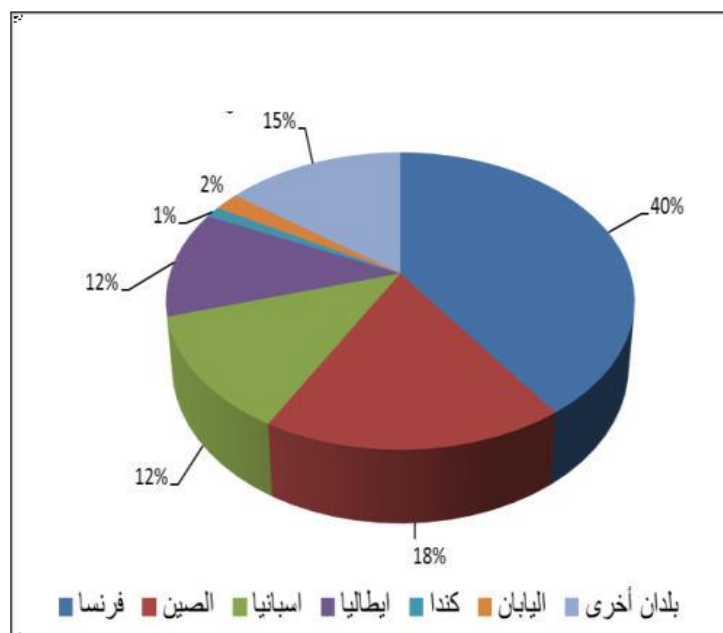


تماشيا مع المستوى الضعيف للدين الخارجي، منذ انخفاضه الحاد خلال النصف الثاني من سنوات 2000 بلغت خدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل 144 مليون دولار فقط في نهاية 2019 مقابل 178 مليون دولار في نهاية 2018/ للتذكير كانت خدمة هذا الدين تفوق المليار (1مليار دولار) قبل سنة 2009. ونتيجة لذلك بلغت خدمة الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل نسبة إلى الصادرات من السلع و الخدمات 0.38% في عام 2019 (0.40% في 2018) بعد أن بلغت 59% في 1999. تؤكد هذه النسبة الجد منخفضة لخدمة الدين الخارجي على القدرة الجيدة على تحمل الديون متوسطة وطويلة الأجل.

الشكل رقم : 03 يوضح هيكل الدين الخارجي حسب العملات في 2019/12/31



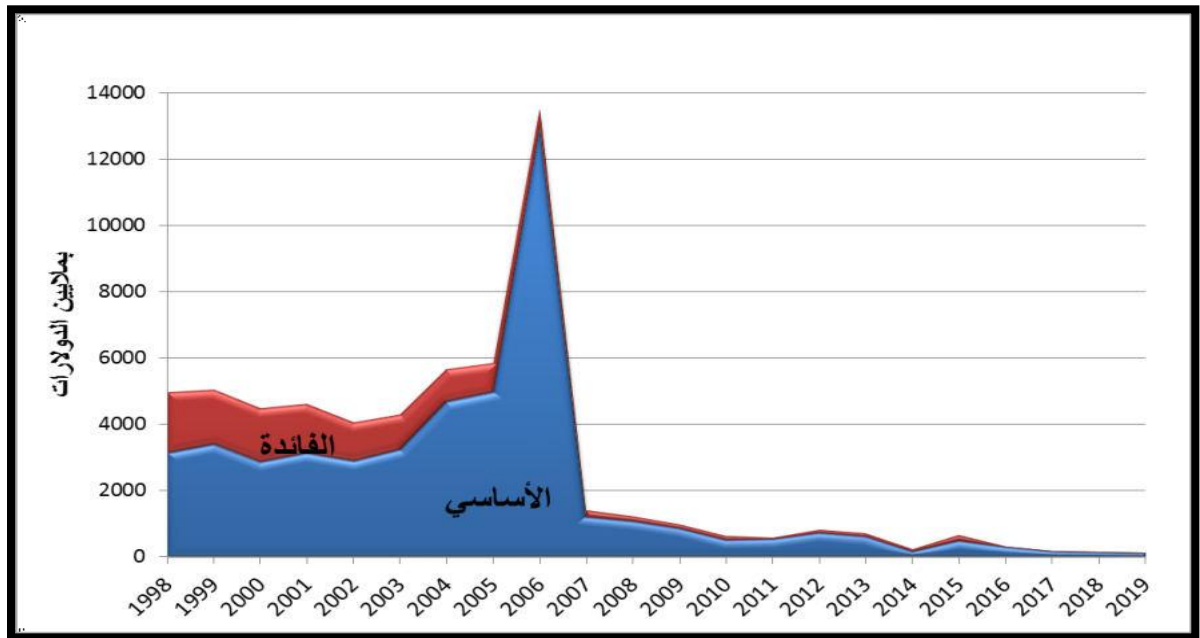
الشكل رقم: 04 يوضح هيكل الدين الخارجي حسب الدول في 2019/12/31 خارج الديون المالية ومتعددة الأطراف



وفيما يتعلق بهيكل الدين حسب العملة فقد انخفض الجزء المحرر بالدولار إلى 8.5% في 2019 مقابل 10.0% في نهاية 2018 في حين أن الجزء المحرر بالاورو قد ارتفع إلى 87.8% في نهاية 2019 مقابل 85.7% نهاية 2018 وتضل الحصص النسبية للعملة الأخرى منخفضة للغاية.

إما فيما يتعلق بتوزيع الديون المتوسطة والطويلة الأجل حسب معدلات الفائدة (ثابت مقابل متغير) في نهاية 2019 يتكون الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل في 2019 في مجمله (100%) من الدين بمعدل فائدة ثابت في 2019 ضل المتوسط السنوي لنسبة الفائدة الثابتة على الديون المتوسطة والطويلة الأجل مستقرا مقارنة بسنة 2018 (1.73%).

الشكل رقم : 05 يوضح خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل المدى



المطلب الثاني: سوق الصرف وسعر الصرف¹

بعكس تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار و الاورو كل ن تطورات أساسيات الاقتصاد الوطني (فارق الإنتاجية والتضخم مع الدول الشريكة التجارية الرأسية سعر البترول ومستوى النفقات العامة العمومية ..) وكذا تطور سعر صرف عملات نفس الشركاء لا سيما بين الاورو والدولار في الأسواق الصرف الدولية. في أسواق الصرف العالمية كان ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الاورو واليوان الصيني وعملات الاقتصادية الناشئة الأخرى اقل وضوحا مما عليه الحال في 2018. كمتوسط شهري (ديسمبر 2019 مقارنة بديسمبر 2018). يقدر هذا الارتفاع ب2.39% مقابل الاورو و1.89% مقابل اليوان.

الجدول رقم: 01 يوضح تطور أسعار الصرف لبعض العملات مقابل الدولار الأمريكي (سعر الصرف الشهري)

العملات	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	التغيرات
البيزو الأرجنتيني	0,0265	0,167	36,87-%
الليرة التركية	0,1886	0,1712	9,23-%
الريال البرازيلي	0,2575	0,2436	5,39-%
الروبل الروسي	0,0149	0,0159	6,94-%
الروند الجنوب إفريقي	0,0701	0,0694	1,01-%
اليوان الصيني	0,1453	0,1426	1,85-%
الاورو	1,138	1,1114	2,34-%

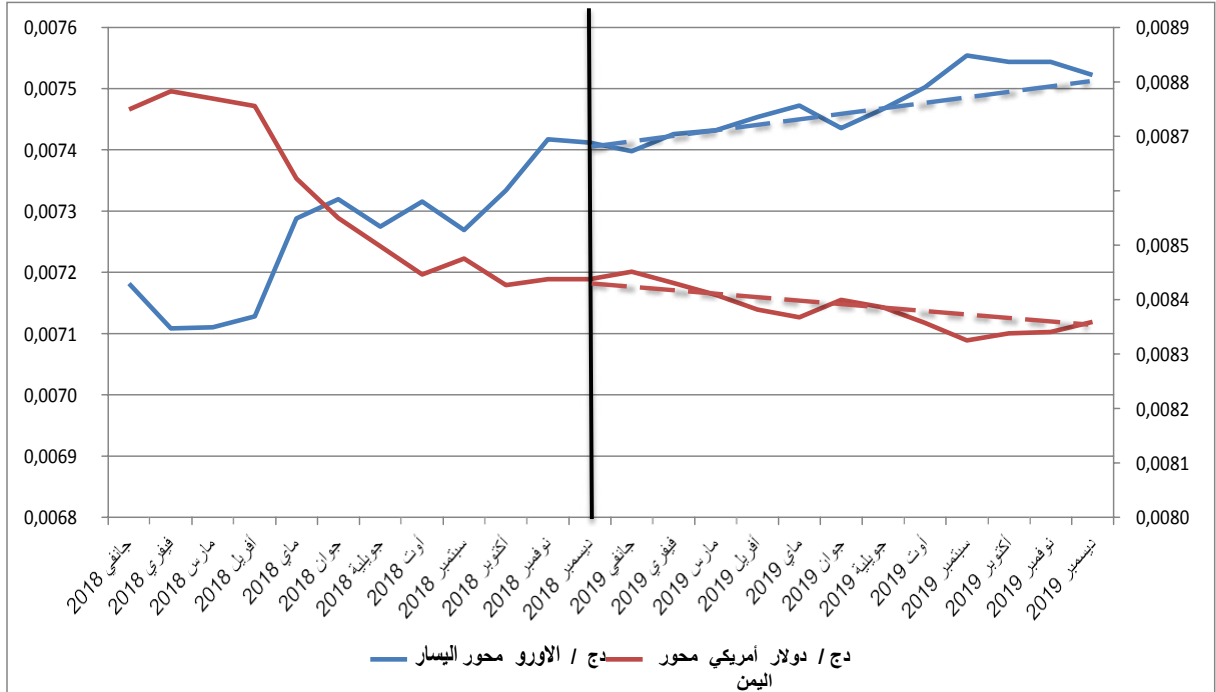
الدولار غير مؤكد

المصدر: الاحتياطي الفيدرالي IFS / على الانترنت.

في سنة 2019 يعكس تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار والأورو، وهما العملتان الرئيسيتين في تسديد فاتورة واردات الجزائر، تطور أسعار صرف الدولار مقابل الاورو على العموم كمتوسط شهري انخفض الدينار بنسبة 0.93% مقابل الدولار من 118.5199 دينار للدولار الواحد في ديسمبر 2018 إلى 119.6329 دينار في ديسمبر 2019 لكنه ارتفع مقابل الاورو بنسبة 1.49% كمتوسط سنوي انخفضت قيمته بنسبة 2.30% مقابل الدولار و ارتفعت بنسبة 2.97% مقابل الاورو في نفس الوقت الذي ارتفع فيه الدولار بنحو 5% مقابل الاورو.

¹ نفس المرجع السابق صفحة 61

الشكل رقم : 06 يوضح تغير المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار



كمتغير في تعديل الاقتصاد الكلي خضع سعر الدينار لتغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة كمتوسط سنوي بين سنتي 2014 و 2019 انخفضت قيمته بـ 32.5% مقابل الدولار وبـ 20.0% مقابل الاورو على الرغم من انه لا ينبغي أن يشكل الرافع الرئيسي لتعديل الاقتصاد الكلي إلا أن التدهور المستمر لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني يشير إلى أن قيمة العملة الوطنية مبالغ فيها كما تشهد على ذلك الدراسات التي أجرتها كل من المؤسسات المالية الدولية وبنك الجزائر.

المبحث الثالث: مفاهيم نظرية للاقتصاد القياسي

بالرغم من أن علم الاقتصاد يتضمن علوما فرعية هامة إلا أن الاقتصادي القياسي يعتبر من ابرز هذه العلوم .

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي له عدة مفاهيم و تعاريف وله أهداف وعلاقات مع العلوم الأخرى العديدة و سنوضح ذلك كالآتي:

حيث عرفه جونستن بأنه علم يهتم بتقييم واختبار المعلمات للنموذج الاقتصادي¹ كما حدده سام ويلسون بأنه فرع من علوم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية والطرق الإحصائية.²

أما الكتاب العرب فعرفه عصام عزيز شريف

بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبنية على الأساس التماسك بني النظرية والمشاهدة متخذاً لذلك أساليب استقراء ملائمة.³

أهداف الاقتصاد القياسي : هناك ثلاثة أهداف رئيسية :⁴

- بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وتمثل هذه المرحلة مشكلة تصورالصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي.
- تقدير و اختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية فيالقياس الاقتصادي.
- استعمال النماذج المقدره لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي أو اتخاذ القرارات المناسبة.

العلاقة بين الاقتصاد القياسي و الفروع الأخرى :

حيث يعتبر محصلة لثلاثة فروع من العلوم هيالإحصاء، النظرية الاقتصادية و الاقتصاد الرياضي، أما عن الإحصاء فهو يمدنا بأساليب وطرق القياس مثلالارتباط و الانحدار، بالإضافة إلى البيانات الواقعية المبوية، أما بالنسبة للنظرية الاقتصادية فهي تحدد لناالعلاقات الاقتصادية المراد قياسها من خلال الفروض المفسرة التي تقدمها، بينما يصيغ لنا الاقتصاد الرياضي.

¹ A.Koutsyannis, The Theory Of Econometrics, Second Edition 1977, The Macmillan Press Ltd, London P 03.

² P.A.Samualson .T.C.Copmans, « Report Of Evaluative Committee For Econometrica , Econometric », Vol 02, N 02, 1954, Pp 141-146.

³ عصام عزيز شريف، مقدمة في القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 7

⁴ أمين غويال، "اثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية و تأمينات وتسيير المخاطر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، ، 2015 - 2016، ص 103.

هذه العلاقات النظرية في صورة معادلات رياضية قابلة للقياس. ولكن هذا لا يعني أن الاقتصاد القياسي ليس له صفة مستقلة عن هذه الفروع.

مقارنة بين المفاهيم الأساسية في التوقع بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية¹

نظرا لقلة الأبحاث باللغة العربية حول المستقبل فقد ظلت المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذا المجال المعرفي غير مميزة، و لازالت تستعمل كلمة "التنبؤ" للدلالة عن أي شيء من هذا، بينما هناك تميز واضح بين مجموعتين المعارف التي تتعلق بموضوع القيم المستقبلية وتحمل مضامين محددة، وهذا التميز بين المفاهيم ضروري لكسب معارف علمية في مجال الدراسات المستقبلية وسنعرض بعض المفاهيم :

التقدير:

هي عملية إدراك الواقع و صياغته في شكل نموذج رياضي، يوضح العالقة السببية أو الارتباطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، و عادة ما يأخذ هذا النموذج لشكل التالي:

$$Y=f(x_1, x_2, x_3 \dots) + \mu$$

حيث Y هي الظاهرة المدروسة، أما المتغيرات المستقلة $x_1, x_2, x_3 \dots$ فهي المتغيرات النظامية التي تعتقد أنها تفسر و تحكم الظاهرة Y.

هذه الدالة - النموذج - قد تأخذ أشكال مختلفة قد تكون خطية، أسية، لوغارتمية، أو مثلثية عندما يتعلق الأمر بدراسة الظواهر الموسمية و الدورية.

أما μ فهي قيمة عشوائية تعبر عن:

- أخطاء القياس وأخطاء المعلومات المدخلة في النموذج.

- المتغيرات التي لم تأخذ بالاعتبار في النموذج لسبب أو لآخر.

- عوامل عشوائية قد تحدث وقد لا تحدث.

- الفرق بين الشكل الحقيقي للعالقة و الشكل الرياضي الذي تبناه واضع النموذج.

إن وجود قيمة العشوائية μ في النموذج مهما كانت صغيرة هو الذي يعطي الطابع الإحصائي للدالة، بحيث مهما اجتهد الباحث في إدراج كل العوامل المفسرة للظاهرة المدروسة في النموذج، فإن هناك دوما مجال لعوامل عشوائية يظهر تأثيرها من حين إلى آخر. كما أن التقدير يمكن أن يعني صياغة العالقة التي تربط ظاهرة معينة بالزمن، هذه العالقة يمكن كتابتها كالتالي: $t(f=Y + \mu)$

¹ نفس المرجع السابق أمين غوبال صفحة 105.

حيث t هو الزمن، وقد نأخذ هذه العالقة أيضا الشكل الخطي، ألسي ... الخ من نفس المعنى السابق، إذ يمكن القول أن التقدير هو عملية تحويل المعارف اللفظية إلى الصياغة الرياضية.

التوقع :

يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن عملية التقدير، وهو يعني الحصول على المستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة، وذلك يتم بإحلال قيم مفترضة محل المتغيرات التفسيرية في النموذج، ثم حساب قيمة الظاهرة في الفترة المستقبلية، وعادة ما تعطى هذه القيمة المستقبلية في شكل قيمة وسطى ضمن مجال معين.

إن عملية التوقع تقوم على الفروض التالية :

- النموذج المعتمد يطابق الواقع إلى حد كبير.

الظروف و الشروط العامة المحيطة بالظاهرة المدروسة تبقى على حالها في الفترة المستقبلية، ومن هنا كانت عملية التوقع هي إسقاط للماضي على المستقبل بواسطة مقولات الحاضر، لهذا فإن التوقع بطبيعته لا يهتم بمعرفة التطورات الطارئة التي تحدث للظاهرة المدروسة في الفترة المستقبلية، وكما أن التوقع لا يهتم سوببتطور الظواهر القابلة للقياس و التكميم، مثل حجم المبيعات، معدلات النمو الاقتصاديالخ.

التنبؤ :

يختلف التنبؤ على التوقع يكون الأول يهتم بالتغيرات الطارئة و بالظواهر الاقتصادية و الاجتماعية المعقدة، مثل اكتشاف مصدر جديد للطاقة، انهيار دولة معينة، وصول تيار سياسي معين إلى الحكم وغيرها ،بينما يقتصر التوقع على المؤشرات لكمية كما أشرنا سابقا.

إن طبيعة موضوع التنبؤ تجعله لا يعتمد على بناء النماذج الرياضية، وال يمتلك بعد منهجا علميا، مثل ما هو الشأن بالنسبة للتوقع، فعملية التنبؤ تعتمد على الخبرة الهائلة و المعرفة العلمية في مجال الظاهرة المدروسة، مما يجعل موضوع التنبؤ هو أقرب إلى الفن من العلم.

إن أهم الطرق المتبعة في عملية التنبؤ هي طريقة التقديرات الخبراء ومنها طريقة دلفي، التي تعتمد على إعداد وتوجيه عدد من الأسئلة إلى الخبراء، ثم تتم معالجة أجوبتهم باستخدام الأدوات الإحصائية و الرياضية للوصول إلى الحصيلة النهائية المنفق عليها من طرف الخبراء في شكل نسبة معينة ويقدر معين من الثقة.

التخطيط :

إذا كان التوقع و التنبؤ يختصان في انجاز معرفة معينة حول المستقبل، فإن التخطيط هو عمل هادف يرمي إلى إحداث تغيرات معينة في مسار الظاهرة المدروسة، أي تغيير اتجاه الظاهرة عن مسارها العفوي، فمثال، إذا كنا نتوقع انخفاض في الطلب على منتج معين فغن مهمة المخطط تكمن في وضع خطة لتحاشي الآثار السلبية لهذا التوقع على المؤسسة، سواء بالبحث عن أسواق جديدة أو بإنتاج منتجات جديدة أخرى، و بالتالي يمكن القول بأن معرفة المستقبل ما هي سوى مدخل في العملية التخطيطية.

المطلب الثاني: النماذج الانحدارية¹

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع، فهناك الانحدار الخطي و الانحدار الغير خطي، وهناك الانحدار البسيط و الانحدار المتعدد، و تحدد درجة الخطية على أساس درجة العالقة المراد قياسها، ففي حالة الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعالقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الانحدار الغير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعالقة من الدرجة غير الأولى، أما عن صفتي بسيط و متعدد فإنهما يتحددان بعدد المتغيرات المستقلة.

قبل تقدير العالقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة، يجب أوال البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تغبر عن هذه العالقة تعبيراً دقيقاً و لتحقيق ذلك يجب إجراء الآتي:

- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعالقة - محل الدراسة - بين المتغيرات، ويتم ذلك بواسطة النظرية الاقتصادية أو الدراسات التطبيقية السابقة أو الرسم البياني للمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدي.
- اختيار أنسب الصيغ الرياضية المختلفة التي يمكن للباحث القياسي الاختيار منها، وسوف يتم استخدام معادلة دالة ذات متغير مستقل واحد لعرض 6 صيغ رياضية مختلفة.

¹أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2002 ص 60.

المبحث الرابع : بناء نموذج رياضي لأثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر

يحتل سعر صرف العملة حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي. وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار التي يتركها تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات بصفة عامة .

المطلب الأول : التعريف بمتغيرات النموذج¹

في المرحلة الثانية نستعمل نموذج تصحيح الخطأ (THE ERROR CORRECTION MODEL (ECM) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل و تغيرات السلسلة ديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي هذا أن الاختبار له على القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (SPURIOUS CORRELATION)

اختبار جذر الوحدة : (UNIT ROOT TEST) لتحديد الخصائص الغير ساكنة (NON-STATIONARY) للمتغيرات السلسلتين الزمنية على حد سواء في المستويات (LEVELS) أو في الفرق الأول يستعمل اختبار ديكي فوللر (DF) ، أو ديكي فوللر المطور (ADF) في هذا البحث سنكتفي بالاختبار الأخير (حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن (TIME TREND) أو بدونه، الصيغة الرياضية العام لاختبار ديكي فوللر (DF) .

أما اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF) ، و بإضافة قيم التأخر (LAGGED VALUES) للمتغيرات التابعة المضافة في تقدير الصيغة الرياضية لاختبار (DF) ، و الصيغة الرياضية المطورة رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين و اختبار توزيع الطبيعي (TEST DE NORMALITE) الموجودة سلسلة زمنية ما، و لذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، و هو اختبار فيليبس و بيرسون ((PHILLIP-PERRON (PP) ، لأن لديه قدرة اختبارية أفضل و أدق من اختبار (ADF TEST) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبار DF ، والصيغة الرياضية لاختبار (PP) .

القيم الحاسمة T لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم ماكينون MACKINNON في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و (PP) ، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) و هذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و (PP) في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين، يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وبالتالي في حال اتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة، و يبدأ اختبار من هذه العلاقة الأساسية:
و الصيغة الرياضية لاختبار (KPSS)

¹ William H. Greene, "Econometric Analysis" , ٥ th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, ٢٠٠٣, p ٦٥٤.

المطلب الثاني : تحليل النتائج و تشخيص النماذج

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

1- دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختبارين هما كل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF و فيليب بيرون PP ، وهذا بعد تحويل المتغيرات لدينا إلى الصيغة اللوغرتمية بعد اكتشاف عدم استقرارها عند المستوى أو الفرق الأول ، وكانت النتائج كالتالي :

الجدول رقم 02: نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF و pp

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
At Level			
With Constant	t-Statistic	BP -2.0136	ER -0.5500
	Prob.	0.2798	0.9691
With Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.9763	n0 -1.5703
	Prob.	0.5917	0.7824
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.9847	n0 2.6738
	Prob.	0.0466	0.9974
At First Difference			
With Constant	t-Statistic	d(BP) -5.3742	d(ER) -3.9159
	Prob.	0.0001	0.0053
With Constant & Trend	t-Statistic	n0 -5.2690	n0 -3.8462
	Prob.	0.0009	0.0272
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0 -5.4668	n0 -2.8684
	Prob.	0.0000	0.0053
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
With Constant	t-Statistic	BP -1.8694	ER -0.4035
	Prob.	0.3418	0.8969
With Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.8244	n0 -3.4759
	Prob.	0.6692	0.0641
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.8458	n0 3.8119
	Prob.	0.0625	0.9998
At First Difference			
With Constant	t-Statistic	d(BP) -5.3841	d(ER) -3.9491
	Prob.	0.0001	0.0049
With Constant & Trend	t-Statistic	n0 -5.2819	n0 -3.8647
	Prob.	0.0009	0.0250
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0 -5.4739	n0 -3.0003
	Prob.	0.0000	0.0040

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbek
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

حيث: ظهرت القيم المحسوبة لإحصائيات ستبوندنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة ، في حين تشير القيم المظللة إلى القيم الحرجة (الجدولية) الوافية لنماذج ADF و PP وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة ، أما القيم الموجودة بين قوسين فتدل على الاحتمال الحرج .

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF و PP إن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة ومنه فسلال غير مستقرة خلال الفترة الدراسة عند المستوى وهذا ما أكده اختبار PP و adf، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدره تقل عن القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية .

ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها وبالنسبة لكلا الاختبارات ADF و PP ، ومنه يمكن في هذه الحالة إجراء نماذج الانحدار الخطي المتعدد VAR على السلاسل في الفرق الأول

2- اختبار جوهانسون (Johansen Cointegration Test) للتكامل المشترك : بما أن السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من نفس الدرجة (1) فإنه يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل، حيث تظهر نتائجه في الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 05/26/23 Time: 16:38
 Sample (adjusted): 1992 2022
 Included observations: 31 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: BP ER
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.207863	8.020727	15.49471	0.4632
At most 1	0.025384	0.797075	3.841465	0.3720

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

من خلال الجدول نلاحظ ان λ_{trace} اقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% في الحالة الأولى مما يعني قبول فرضية H_1 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وهو ما يؤكد القيمة الاحتمالية التي هي اكبر من 5% وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الدراسة نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود علاقات تكامل مشترك ، مما يفسر عدم تزامن الرصيد

الإجمالي لميزان المدفوعات و سعر الصرف أي لا يوجد علاقة خطية ساكنة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في الأجل الطويل ومنه يمكننا من تقدير نموذج VAR لأنه مقتصر على دراسة العلاقة في الأجل القصير .

3- اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR (SelectionThoLagLength) :

لا اعتماد نموذج VAR فإنه أولاً يجب تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (LagLengrh) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: (معيار أكايك AIC ، معيار شوارتز SIC ، معيار هاتن كون HQ ، حيث يتم اختبار أقل قيمة لكل معيار والتي يقبلها التباطؤ الأمثل والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 04: يوضح درجة التأخر المعتمدة في نموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BP ER
Exogenous variables: C
Date: 05/26/23 Time: 16:43
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-252.7203	NA	145979.4	17.56692	17.66122	17.59645
1	-186.3169	119.0682*	1976.272*	13.26324*	13.54612*	13.35183*
2	-185.5432	1.280674	2482.300	13.48574	13.95722	13.63340
3	-183.5086	3.086974	2878.324	13.62128	14.28136	13.82801
4	-181.9499	2.149880	3485.003	13.78965	14.63832	14.05544

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

تشير العلامة * إلى القيمة الأصغر المحددة لدرجة الإبطاء بالنسبة لكل مقياس الاختبار أجري عند مستوى دلالة 5% . من خلال الجدول وحسب عدد المشاهدات (32) في دراستنا فإننا لم نتجاوز ثلاثة فترات ومن الجدول أعلاه نأخذ درجة التأخر والتي تقابل أصغر قيمة في كل مقياس (HQ,SC,AIC,FPE,LR) والتي توفقة في قيمة تأخير واحد P=1.

4- تقدير نموذج VAR : من خلال الشروط السابقة المتعلقة باختبار جوهانسون واختبار مدد التباطؤ في نموذج VAR فإنه نستنتج لدينا نموذج بتأخير واحد ، والجدول الآتي يوضح نتائج التقدير لنموذج VAR.

الجدول رقم 05: يوضح نموذج الانحدار الخطي VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/26/23 Time: 16:45
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DBP	DER
DBP(-1)	0.107246 (0.21002) [0.51065]	-0.053099 (0.11750) [-0.45190]
DER(-1)	0.547284 (0.35197) [1.55490]	0.273266 (0.19692) [1.38767]
C	-1.853035 (2.22183) [-0.83401]	2.869084 (1.24309) [2.30803]
R-squared	0.080698	0.106740
Adj. R-squared	0.015033	0.042936
Sum sq. resids	2522.109	789.4843
S.E. equation	9.490802	5.309978
F-statistic	1.228941	1.672928
Log likelihood	-112.1695	-94.16668
Akaike AIC	7.430289	6.268818
Schwarz SC	7.569062	6.407591
Mean dependent	0.365484	3.984584
S.D. dependent	9.562955	5.427779
Determinant resid covariance (dof adj.)		1809.903
Determinant resid covariance		1476.550
Log likelihood		-201.0849
Akaike information criterion		13.36031
Schwarz criterion		13.63786
Number of coefficients		6

من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

$$DBP_t = -1.8530 + 0.5472 * DER_t + \varepsilon_t$$

تحليل الإحصائي للنموذج :

معامل جودة التوفيق $R=0.0806$ مما يعني ان المتغير المستقل ER مفسر بنسبة %8.06 اما النسبة الباقية %91.94 مفسرة من طرف عوامل أخرى غير مدرجة ضمن النموذج.

نلاحظ ان المتغير المستقل ER يؤثر بشكل ايجابي لكن بشكل ضعيف جدا حيث وعند معنوية غير

مقبولة %35.19 أي انه كل ما زاد المتغير ER بوحدة واحدة يزيد المتغير التابع بـ %54.72 .

5- اختبارات قياسية لجودة النموذج :

وهي مجموعة الاختبارات المتعلقة بمشكل القياس الاقتصادي والاستقرارية الكلية للنموذج .

5-1 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test) : يعتبر هذا الاختبار من أهم المعايير التي تستخدم

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي ، والجدول رقم 04 يوضح ذلك .

الجدول رقم 06 : يوضح نتائج الارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 05/26/23 Time: 16:46
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.877710	4	0.9277	0.216987	(4, 50.0)	0.9278
2	1.294119	4	0.8624	0.321245	(4, 50.0)	0.8624
3	3.603904	4	0.4623	0.915268	(4, 50.0)	0.4624
4	0.523588	4	0.9712	0.128991	(4, 50.0)	0.9712
5	4.874237	4	0.3004	1.253618	(4, 50.0)	0.3006
6	12.39361	4	0.0147	3.438547	(4, 50.0)	0.0147
7	1.177858	4	0.8817	0.292050	(4, 50.0)	0.8818
8	4.113751	4	0.3908	1.050052	(4, 50.0)	0.3910
9	7.547708	4	0.1096	1.993828	(4, 50.0)	0.1098
10	3.386065	4	0.4954	0.858088	(4, 50.0)	0.4956
11	5.121249	4	0.2751	1.320393	(4, 50.0)	0.2753
12	2.990210	4	0.5595	0.754806	(4, 50.0)	0.5596

من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن كل الاحتمالات غير معنوية (القيم أكبر من مستوى المعنوية 5%) وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الخطأ .No serial corrélacion
5-2- اختبار عدم تجانس (White Test) : يكشف هذا الاختبار عن عدم ثبات قيمة تباين الخطأ العشوائي والجدول رقم التالي يوضح نتائج الاختبار .

الجدول رقم 07: يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين (اختبار White Test)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 05/26/23 Time: 16:46
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
16.05694	12	0.1886

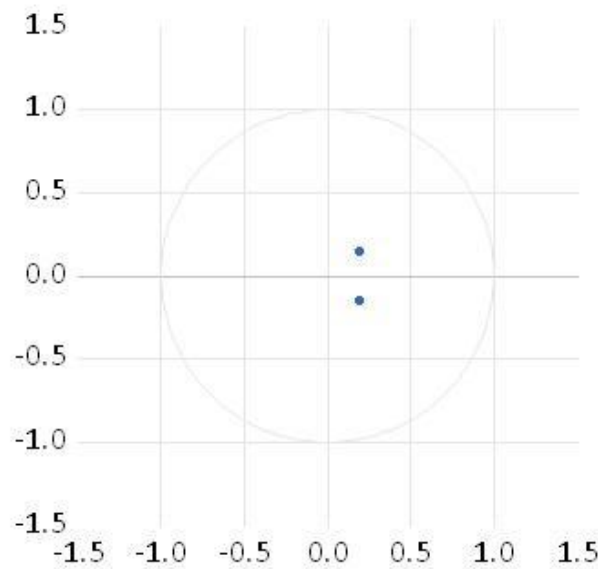
من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية سلسلة البواقي لها تباين متجانس، وبالتالي النموذج المقدر لا يعاني لا من مشكلة الارتباط الذاتي ولا من مشكلة عدم التجانس .

5-3- اختبار مقلوب الجذور الأحادية لصلاحية النموذج : يقدر هذا الاختبار الاستقرار الكلية للنموذج، والشكل التالي يوضح النتائج .

الشكل رقم 07: يوضح اختبار مقلوب الجذور الأحادية

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن جميع النقاط داخل حدود الهدف في الدائرة وقيمتها أقل من أو تساوي 1 وبالتالي نموذج VAR كل مستقر .

6- تحليل التباين:

يوضح التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على الأخر، الجدول التالي يوضح النتائج.

الجدول رقم 08: يوضح نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition of DBP:			
Period	S.E.	DBP	DER
1	9.490802	100.0000	0.000000
2	9.817598	93.75597	6.244029
3	9.891075	92.95770	7.042295
4	9.896696	92.91981	7.080191
5	9.896876	92.91937	7.080634
6	9.896878	92.91936	7.080637
7	9.896878	92.91936	7.080643
8	9.896878	92.91936	7.080643
9	9.896878	92.91936	7.080643
10	9.896878	92.91936	7.080643

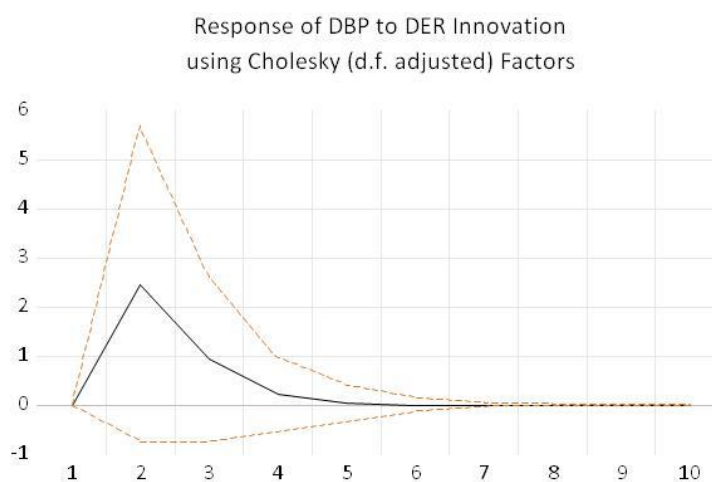
من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

من خلال الجدول نلاحظ أن تأثير أسعار الصرف على إجمالي ميزان المدفوعات تأثير متزايد تدريجي حتى تبلغ أقصاها في المدى القصير بأكثر من 6.24% ،

7- أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية : سنرى فهذا الجزء مدى استجابة المتغير التابع

هنا وهو إجمالي ميزان المدفوعات لصدمات التي تلحق المتغير المستقل هنا وهو أسعار الصرف ، والشكل الموالي يوضح الاستجابة .

الشكل رقم 08 : يوضح إجمالي ميزان المدفوعات المرتبطة بمتغير أسعار الصرف



من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

من خلال الشكل نلاحظ ما يلي :

إن حدوث صدمة إيجابية بـ1% في أسعار الصرف تؤدي إلى استجابة فورية إيجابية في إجمالي ميزان المدفوعات خلال الفترة الأولى معا تراجع متناقص باستمرار ابتداء من الفترة 2 وحتى الفترة 10 .

خلاصة الفصل :

لقد كان نظام تسيير العالقات الاقتصادية و التجارية خاضعا للرقابة التامة للدولة، وهذا ما أدى إلى إعطاء صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية و بالتالي لم يكن باستطاعة سعر صرف الدينار أن يؤثر على تطور الاقتصاد، لأنه كان أكبر من قيمته الحقيقية و هذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج كالسلع و الخدمات في الجزائر مقارنة بالتالي تم إنتاجها في الخارج ، و بدأت عملية التخفيض كحتمية البد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، قامت السلطات النقدية الجزائرية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار و هي تهدف بذلك إلى تحقيق آثار إيجابية بفضل هذا التخفيض، أدت التعديلات إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف التسعينات، وبعد ذلك تحرير سعر صرف الدينار و هذا ما كان له أثر إيجابي على تحسن الوضع الاقتصادي و عودة تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

الخاتمة

الخاتمة:

تشير النتائج إلى أن تقلبات سعر الصرف الدينار لها تأثير على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وحتى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية أثبتت فعاليتها في تحسين وضعية الميزان الكلي. وبالتالي يمكن القول أن تغيرات رصيد ميزان المدفوعات تتجاوب مع تغيرات أسعار صرف الدينار مقابل ميزان مدفوعات، وأيضاً هناك عوامل مؤثرة أخرى لم يتم الاعتماد عليها في الدراسة على غرار أسعار البترول و احتياطات الصرف الأجنبية. واستنتجنا لما سبق بإمكاننا اعتماد على النظرية الاقتصادية و القائلة على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الدينار و رصيد ميزان المدفوعات في تفسير و تحديد العلاقة بين المتغيرين على واقع الاقتصاد الجزائري أثناء فترة الدراسة.

اختبار الفرضيات:

- من خلال نتائج المتوصل إليها في دراستنا تبين أنه لا يوجد أثر بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات و بالتالي الفرضية غير صحيحة.
- تغير سعر الصرف لا يؤثر على ميزان المدفوعات، فهو لا يقوم بتخليصه من العجز والفائض و منه الفرضية صحيحة.

نتائج البحث:

- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى ، عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة.
- يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة.
- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود و أسعار الفائدة ومعدلات التضخم و الحالة.
- ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي والإشاعات.

التوصيات و الاقتراحات:

- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف والعمل من أجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي.
- يجب إتباع سياسات اقتصادية مناسبة بشكل يضمن استقرار كل من سعر الصرف ووضعية ميزان المدفوعات.
- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية والبحث عن بدائل جديدة للبترول وتحفيز القطاعات الإنتاجية والمالية والخدمية.
- العمل على تجسيد الأهمية النسبية لحساب رأس المال في تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة من اجل رفع القطاع الصناعي في الجزائر.
- أثر رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائري في مجال أألأأأ .

قائمة المراجع

الكتب والمذكرات:

- 1- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ط1 دار صفاء عمان الأردن 2011 ص22.
- 2- شمعون شمعون، (بورصة الجزائر) دار الأطلس للنشر والتوزيع 1994 ص139.
- 3- رواء زكي الطويل/ محاضرات في الاقتصاد السياسي/ دار زهران للنشر والتوزيع /سنة 2010 ص196.
- 4- د/ الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر (2005) ص 95-96 الطبعة الخامسة.
- 5- د عبد الرحمان علي الجيلاني . أنظمة أسعار الصرف و علاقتها بالتعويم . مجلة التنظيم والعمل . المجلد 4، العدد 3 (6)سبتمبر2015
- 6- عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي خضير "تقلبات سعر الحقيقي في ظل تحرير التجارة دراسة حالة مصر للمدة 1996-2006 مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 1 الاصدار 5 جامعة واسط العراق 2011 ص.49
- 7- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة الكوفة، عمان، 2011 .صفحة 28
- 8- عبد المجيد قدي، المدخل غالى السياسة الاقتصادية الكلية «دراسة تحليلية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص104.
- 9- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة الكوفة، عمان، 2011 .صفحة61.
- 10- عيد مطر وآخرون ،التمويل الدولي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، طبعة الأول ، 2008 ص 05.
- 11- نادية لحوحي، " أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر-بسكرة، -، 3102/3102 ص 12.
- 12- عبد الرزاق بن الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع طبعة العربية،2016، ص 19 - 21.
- 13- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012 ص151.

- 14- عدنان تايه النعيمي ، إدارة العملات الأجنبية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان طبعة الأولى، 2012 ، ص ص 159-162.
- 16- رمضان محمد السعيد-، زكور فرحات حمزة - -علاء الدين جاب الله / أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر /تخصص : مالية وتجارة دولية تحت إشراف الدكتور: د. أحميمة خالد.
- 17- أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009 ،ص 392.
- 18- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 ،ص 95.
- 19- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية لنشر والتوزيع، مصر، 2007 ،ص 126.
- 20- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط 01 ،دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، 2008 ،ص 53.
- 21- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية ،دار وائل للنشر،الأردن،2001،ص 154.
- 22- عوض فاضل إسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012 ، ص 05.
- 23- وسام مالك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي،دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001،ص98.
- 24- AL-RIYADA For Business Economics (ISSN: 2437-0916) Vol 04 N0 02
June 2018(page n-158)
- 24- شاهين، محمد عبد الله أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي دار حميثرا للنشر، تاريخ نشر 2018 صفحة 35
- 25- عرفان تقي الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 2002.
- 26- زينب حسين عوض، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الفدح للطبع و النشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 27- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ط1 ،عمان، الأردن ، 2004 ، ص 93.
- 28- Jean-Louis Mucchielli Thierry Mayer, ÉCONOMIE INTERNATIONALE,
Editios Dalloz, Paris, 2005, p 49
- 29- Bernard Guillochon et Annie Kaweckki, Économie internationale(commerce et macroéconomie), DUNOD, Paris, 2009,p188.
- 30- شقيري نوري موسى و آخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية،دار الميسرة للنشر و التوزيع، ط 1 ،عمان، 2012،ص 198.

- 31- بسام الحجار، العالقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 5003ص 25.
- 32- مجلة المالية والأسواق د. بسدات كريمة دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر. صفحة 244.
- 33- أحمد عبد الرحمن يسرى و آخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005 صفحة 204.
- 34- محمد محمود يونس، نجار علي عبد الوهاب، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الإسكندرية، 2009، صفحة 206 - 207.
- 35- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 201 و 202
- 36- محمد العربي سأكّر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006. صفحة 25.
- 37- حسين أحمد الحسين الغزو، الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 135.ص، 2016.
- 38- نسيمة ناصر، " دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2002-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص ماليتهو اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 5013/5014، صفحة 18-19.
- 39- احمد سيد عابد:التجارة الدولية، مطبعة لإشعاع الفنية، ألسكندرية، مصر، 2001م صفحة 320.
- 40- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للدولية للنشر و التوزيع، عمان، 2002 ص 161 -162.
- 41- Banque d'Algérie. rapport2019Le système de taux de change, le cours de la politique de change et l'évolution du taux de change du dinar 2000-2018/Sans un 12 octobre 2020page 1 ET 2
- 42- Banque d'Algérie. rapport2019Le système de taux de change, le cours de la politique de change et l'évolution du taux de change du dinar 2000-2018/Sans un 12 octobre 2020page3ET 4.
- 46- التقرير السنوي بنك الجزائر 2019 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر صفحة56.
- 43- A.Koutsyannis,The Theory Of Econometrics, Second Edition 1977,The Macmillan Press Ltd, London P 03.

44- P.A.Samualson .T.C.Copmans, « Report Of Evaluative Commitee For Econometrica , Econometric »,Vol 02, N 02,1954, Pp 141-146.

45- عصام عزيز شريف، مقدمة يف القياس الاقتصادي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 70.

46- أمين غوبال،" اثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية و تأمينات وتسيير المخاطر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، ، 2015 - 2016، ص 103.

47- أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص 60.

48- William H. Greene, "Econometric Analysis" , ٥ th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, ٢٠٠٣, p ٦٥٤.

المواقع الإلكترونية:

01- أمينة عمر، "مؤتمر بریتون وودز" Betton Woods Conférence - ، الموسوعة السياسيّة، 2018-
06-25، متاح على الرابط التالي/<https://political-encyclopedia.org/dictionary/>: مؤتمر بریتون وودز

المجلات:

01- مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية - عدد 201/03 صفحة 11.
02- مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد: 6 / العدد: 1./أفريل 2022 صفحة 79.